رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد الثالث 2020: أيلول - كانون الأول

المحتوى

تقديم	2
كيف؟	4
تفـاعلات المشهد التنمـوي: العوامل ـ الأطراف	8
المجتمعات المحلية	10
العمل الحكومي	24
القطاع الخاص وسوق العمل	32
الإعلام السوري الخاص	38
لماذا؟	43
ماذا بعد؟	46

مبادرة المساحة المشتركة
لتـــبادل المعـــرفـــة وبنـــاء التـــوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2021

www.developmentassets.org
info@developmentassets.org

تقديم

يجسد «رصيد تنموي» كمنتج، محاولة للتأثير في محيط عملية التنمية المحلية في سورية اليوم، ونقل المبادرات المحلية إلى مستوى جديد من التعاون بين الأطراف الفاعلة، ضمن إطار يستطلع الموارد المتاحة محلياً ووطنياً وأبعد من ذلك برؤية 360 درجة، متجاوزاً الحرب وجغرافياتها.

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته، مستندة إلى سلاسل قيمة جديدة لعملية التنمية كمّاً ونوعاً، فيبدأ الرأسمال المجتمعي بالظهور محلياً ويترابط مع الوقت وطنياً، ويتخطى ذلك متضمناً الرأسمال المجتمعي السوري اللاجئ والمهاجر والمغترب أيضاً، كما وتزداد فرص استثماره في عملية متكاملة بين إعادة التنمية وإعادة الإعمار.

وكذلك فإن تحسين المعرفة الذاتية لكل مواطن ومواطنة من كافة الشرائح العمرية، يشكّل مدخلاً أساسياً لرفع متوسط الوعي المجتمعي في القدرة على الاستثمار والتفاعل والتقييم المبني على دلائل وحوارات مستمرة، حيث تتولد زوايا رؤية جديدة لنفس المشهد اليومي، فيتغير المعنى وتتضافر جهود الأطراف الفاعلة، لتحسين الحياة واستعادة القدرة على الأمل المبني على العمل.

«رصيد تنموي» لا يقدّم نتائجاً أو أحكاماً أو دلائل وتحليلات في محاولاته المستمرة. هو فقط يعيد ترتيب المشهد وموارده وديناميات بطريقة بنّاءة، ويحسّن القدرة على صناعة الفرص من خلال فهم التفاعلات المحلية بين الأطراف، وتقديمها بشكل مقارنات بغرض تضييق الفجوات بين مجتمعاتنا المحلية خدماتياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً ومكانياً.

«رصيد تنموي» هو دعوة لتكراره منهجياً على مستوى كل حيّ وقرية وبلدية ومدينة ووطن.

فريق عمل «رصيد تنموي»

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته

كيف؟

بالنسبة للبيانات المقدمة في هذا العدد، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر أوليّة، وذلك من خلال:

- استبيان لعينة من 711 ناشطاً وناشطة متوزعين في سورية.
- الجريدة الرسمية السورية، الجزء الأول والثاني.
- مصادر إعلامية حكومية سورية.
- وسائل إعلامية سوريّة خاصة متنوعة.

تم توجيه استمارة إلكترونية إلى 711 ناشطاً وناشطة في عموم المناطق في محاولة لتغطية الجغرافية السورية بين أواخر شهر تشرين الثاني وأواخر كانون الأول 2020. توزّع المجيبون في أكثر من 60 منطقة مختلفة، وتم تثقيل العينة بالنسبة للمناطق الجغرافية ضمن المحافظات السورية بحسب التوزع السكاني فيها، وذلك اعتماداً على تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

توزع المجيبون بين 55٪ من الذكور و45٪ من الإناث، وتدرّجت أعمارهم بين 17 و83 سنة. وشكّل من يزيد عمرهم عن 40 سنة 14٪ من المجيبين. وقد أتم حوالي 70٪ المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا، فيما كان حوالي 20٪ قد أتموا فقط المرحلة الثانوية وحوالي 9٪ لم يتموا المرحلة الثانوية. وأما عن حالتهم الاجتماعية، فقد كان 51٪ من المجيبين عازبين و45٪ متزوجين، مع نسبة قليلة من المطلقين والأرامل.

وفي توزّع العينة على قطاعات العمل، فقد أشار 21٪ من المجيبين إلى عملهم في مجال التعليم، و13٪ في مجال المساعدة الاجتماعية، فيما كانت أبرز القطاعات الأخرى هي التجارة والرعاية الصحية والمعلومات والكمبيوتر والخدمات المهنية والعلمية والفنون والترفيه والصناعة. وعن طبيعة العمل الذي يؤدّيه الناشطون المجيبون، فقد شكل الموظفون في القطاع الأهلي (غير الربحي وغير الحكومي) 22٪ من المجيبين، بالإضافة إلى 20٪ في القطاع العام و15٪ في القطاع الخاص و14٪ أصحاب أعمال خاصة و8٪ مستقلون و20٪ لا يعملون.

أجاب 75٪ من الناشطين أنهم يقيمون في محافظتهم الحالية منذ أكثر من عشر سنوات، و9٪ منهم يقيمون منذ ما بين خمس سنوات وعشر

سنوات، و13٪ منذ ما بين سنة وخمس سنوات، فيما شكل المنتقلون لمحافظة جديدة منذ أقل من سنة 2٪ فقط.

أجابت هذه العينة على أسئلة تتعلق بواقع الخدمات والمشاركة والتفاعل المجتمعي ومستقبل وآفاق التنمية. معظم الأسئلة المطروحة تضمنت سلماً للخيارات تم تحويله إلى قيم عددية من 1 إلى 5 لحساب القيم المتوسطة والتشتت. بالإضافة إلى استبيان الناشطين المحليين، جمعت بيانات حول الجمعيات وإطارات عملها التي أعلن عن ترخيصها منذ بداية شهر أيلول وحتى نهاية كانون الأول وذلك من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة أسبوعياً. كذلك جمعت من الجريدة الرسمية بيانات الشركات الجديدة المسجلة في نفس الفترة، واستخلصت إحصاءات حول نوعها وقطاعات عملها والمناطق التي سجلت فيها. وجُمعت بيانات حول قرارات وتصريحات وتطبيقات الحكومة السورية المتعلقة بالتنمية والخدمات من الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء وصحيفة تشرين اليوميّة الرسميّة والجريدة الرسمية أيضاً، وصنفت هذه المواد بحسب القطاع والمحافظات والمستوى الحكومي.

فيما يتعلق بالإعلام الخاص، جمعت عينة من الأخبار والمواد الإعلامية المتعلقة بالتنمية من 18 وسيلة إعلامية سورية خاصة خلال الثلث الثالث من عام 2020. حجم العينة التي جمعت في هذه الفترة هو 1115 مادة إعلامية. استخرجت هذه المواد من مواقع الوسائل الإعلامية بطرق مؤتمتة باستخدام التبويبات والكلمات المفتاحية. وصنفت هذه المواد بحسب القطاعات والمناطق من خلال خوارزمية تم بنائها من قبل فريق العمل.

روعي في هذا التقرير نقل البيانات من خلال إحصاءات أولية، دون الخوض في تحليلات معمقة. تجدر الإشارة إلى وجود جانب غير رسمي كبير للعمل الأهلي والأنشطة التجارية يحد من إمكانية رؤية الصورة الكبيرة بشكل متكامل.

تفاعلات المشهد التنموي: العوامل/ الأطراف

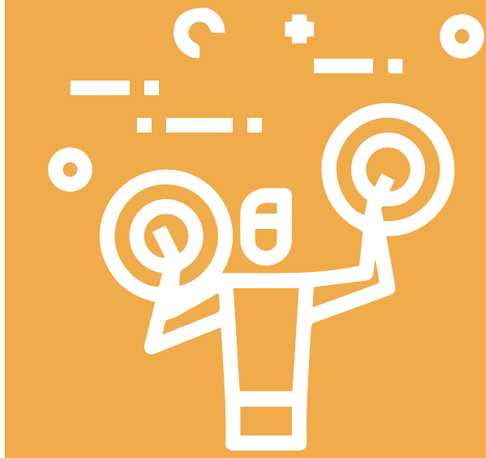

في ظل استمرار الوضع الاقتصادي بالتردي مع تراجع سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، انخفض رضا المجتمعات المحلية عن المحروقات والنقل بشكل بارز في الثلث الثالث من عام 2020. كما انخفض الرضا عن الكهرباء ليصل إلى أدنى مستوى في العامين الأخيرين. بالرغم من هذا، لم تحظ الكهرباء بأي اهتمام يذكر من الإعلام الحكومي، فيما انخفض اهتمام الإعلام الخاص نسبياً بالكهرباء مقارنة بالثلث الماضي. إلا أن الإعلام الخاص بدأ في هذا الثلث بإبداء المزيد من الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالمحروقات، خاصة مع تردي حالة النقل وازدياد الحاجة للمحروقات للتدفئة خلال أشهر الشتاء. وانحدر في هذا الثلث مستوى الرضا عن الاتصالات والانترنت. بالمقابل، ارتفع الرضا عن الأمن والسلامة بعض الشيء، كما شهدت الخدمات الصحية ارتفاعاً طفيفاً في مستوى الرضا. ولم يطرأ أي تحسن على قدرة الأسر على تدبر الغذاء واحتياجات المعيشة، ولا على قدرة الناشطين المجيبين على إيجاد عمل مناسب لخبرتهم وخلفيتهم التعليمية. في هذه الأثناء، ازدادت في هذا الثلث نسبة الناشطين الذين عبروا عن رغبتهم بالسفر والاستقرار في الخارج خلال العامين القادمين.

وفيما لا يزال قطاع تجارة الجملة والاستيراد والتصدير يحظى بأكبر حصة من حيث عدد الشركات الجديدة المسجلة، ازداد حجم الاستثمار في قطاع المعلومات والكمبيوتر بشكل كبير من حيث عدد الشركات وحجم الرساميل. رافق هذا اهتمام متوسط من الإعلام الحكومي ومنخفض من الإعلام الخاص فيما يخص قطاع الاتصالات والانترنت. وازداد كذلك عدد الشركات الجديدة التي تنشط في قطاع الصناعة، في ظل انخفاض اهتمام الإعلام الحكومي بهذا القطاع. ولم يكن هناك اهتمام يذكر من قبل مستثمري القطاع الخاص بقطاعات الصحة والتعليم والسياحة والزراعة والإعمار.

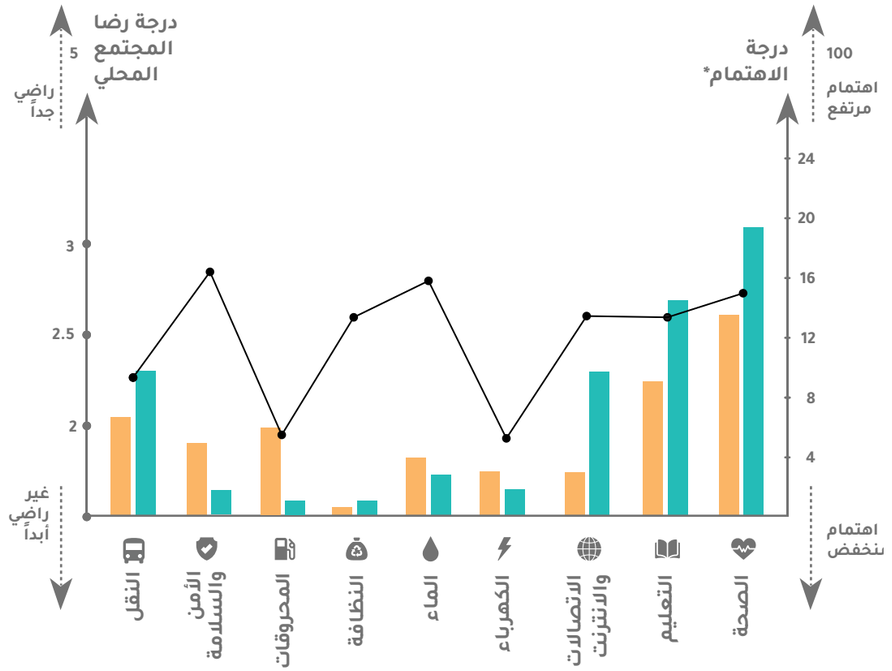

شكل 1: درجة رضا المجتمع المحلي مقارنة باهتمام الإعلام الحكومي والخاص في الثلث الثالث من عام 2020

- اهتمام الإعلام الحكومي
- اهتمام الاعلام الخاص
- درجة رضا المجتمع المحلي

* نسبة المواد الاعلاميّة والحكوميّة التي تغطّي كلّ قطاع

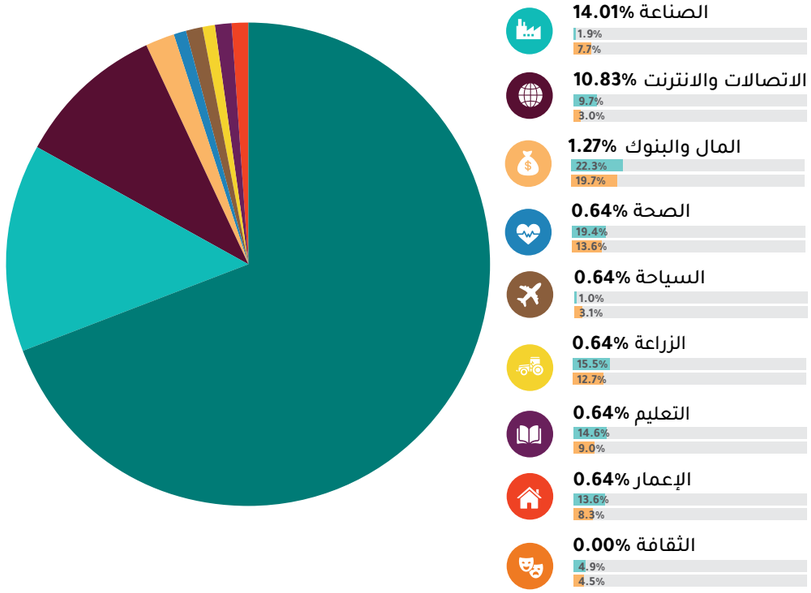

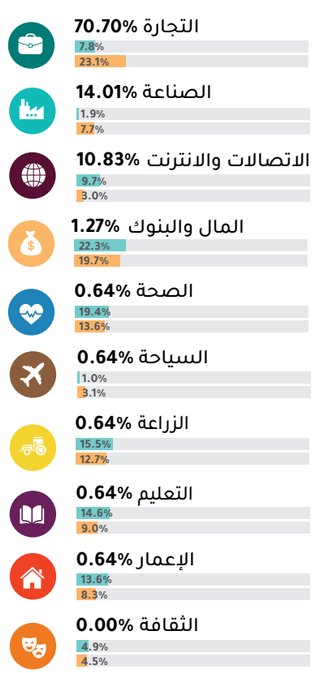

- اهتمام الإعلام الحكومي
- اهتمام الاعلام الخاص

شكل 2: قطاعات الشركات الخاصة الجديدة مقارنة باهتمام الإعلام الحكومي والخاص في الثلث الثالث من عام 2020

يمثل حجم الشرائح في الشكل نسبة عدد الشركات الجديدة المسجلة في كل قطاع

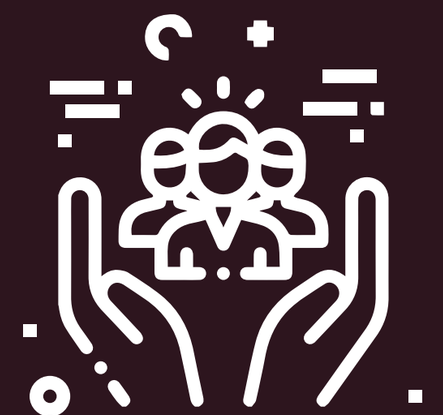

المجتمعات المحلية

تتطلّب عملية التنمية تحضيراً محليّاً لا يكتمل إلا بتلاقي جهود المجتمعات المحليّة وتنسيقها في إطار مشترك ومنتج، ولاشكّ أن لجهود السكان المحليين في مجتمع كالمجتمع السوري أدوار كبيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة، وتعظيم آثار هذه الأدوار مرتبط بطبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مجموعات السكان نفسها، وبينها وبين المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، كذلك الأمر بين المؤسسات المتنوعة فيما بينها. كما أن نظرة هذه المجموعات لأدوارها والتعبير عن بُناها التنظيمية مسألة أساسيّة في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة، وعليه فإن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على رصد مواردها وتطويرها هو حجر الزاوية لبناء رأسمالها المجتمعي واستثماره بشكل متزايد.

واقع الخدمات

في الثلث الثالث من عام 2020، انخفض رضا الناشطين المجيبين عن المحروقات والنقل بشكل بارز. كما انخفض الرضا عن الكهرباء ليصل إلى أدنى مستوى في العامين الأخيرين، كما انحدر مستوى الرضا عن الاتصالات والانترنت. بالمقابل، ارتفع الرضا عن الأمن والسلامة بعض الشيء، كما شهدت الخدمات الصحية ارتفاعاً طفيفاً في مستوى الرضا.

مع دخول فصل الشتاء وزيادة الحاجة للتدفئة، أبدى المجيبون مستوى رضا منخفض حول **المحروقات**، إذ بلغ مستوى الرضا هذا الثلث 2.0 على مقياس متدرج[1]، أي غير راض، مقارنة بمستوى 2.3 في الثلث السابق. وسجلت المحافظات الجنوبية أدنى مستويات رضا عن المحروقات، فقد بلغ مستوى الرضا 1.6 في درعا وريف دمشق و1.7 في السويداء. وانخفض الرضا في محافظة حلب من 2.6 في الثلث السابق إلى 2.0 في هذا الثلث، وفي دمشق من 2.5 إلى 1.9. بالمقابل ارتفع الرضا في محافظة الحسكة من 2.6 إلى 3.0. اشتكى مجيبون من شح المحروقات وارتفاع سعرها في بعض المناطق.

وانعكست زيادة ساعات انقطاع التيار الكهربائي على رضا المجيبين حول **الكهرباء**، حيث انخفض الرضا من 2.0 في الثلث الثاني إلى 1.9 في الثلث الثالث من العام. باستثناء محافظة القنيطرة التي سجلت

[1] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

شكل 3: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثالث من عام 2020

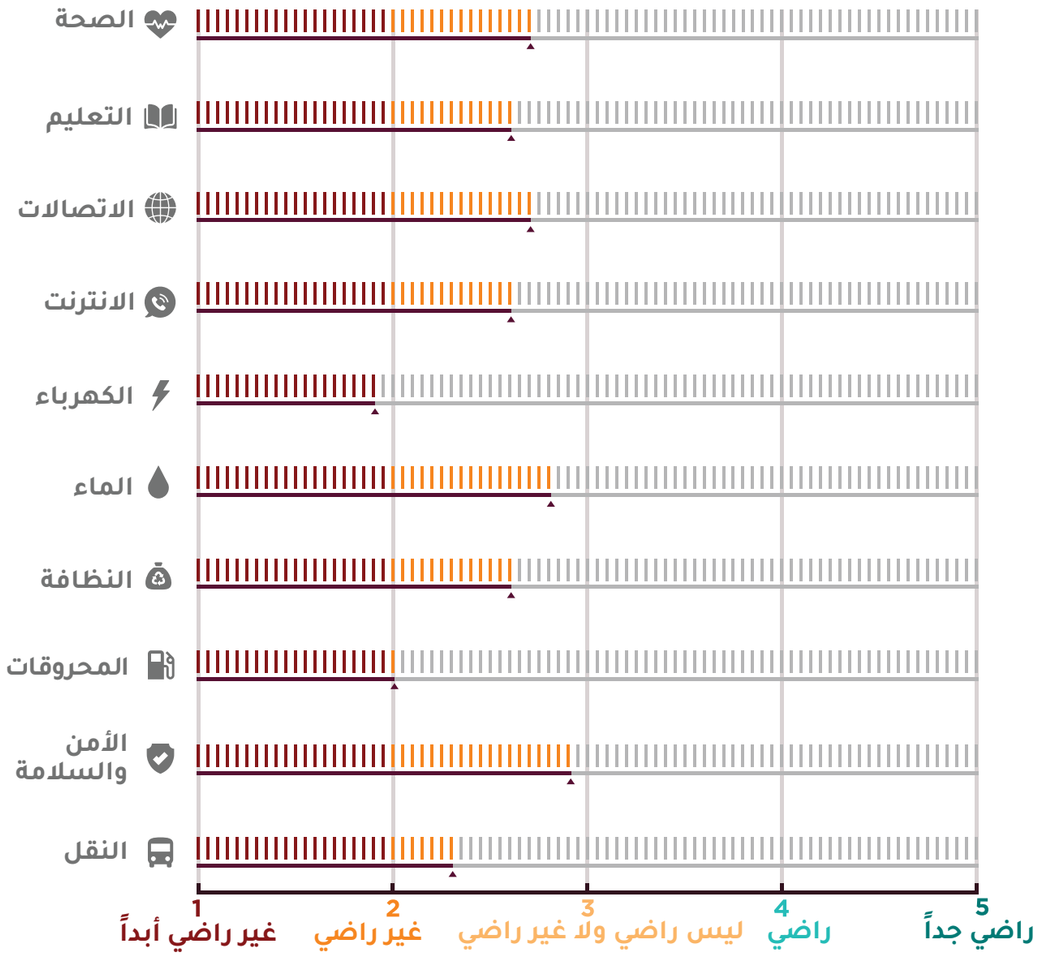

المحافظة	الصحة	التعليم	الاتصالات	الانترنت	الكهرباء	الماء	النظافة	المحروقات	الأمن والسلامة	النقل
القنيطرة	4.0	3.2	3.3	2.8	3.3	3.7	3.0	3.0	4.0	2.8
الحسكة	3.0	2.3	3.1	2.9	2.4	3.0	2.8	3.0	3.3	3.3
الرقة	2.5	2.2	2.2	2.5	2.7	3.5	3.4	2.5	2.7	2.7
حمص	2.7	2.7	2.8	2.4	1.8	2.9	2.7	1.9	3.4	2.5
حلب	2.9	2.8	2.6	2.7	2.2	3.1	3.0	2.0	2.7	1.9
اللاذقية	2.5	2.5	2.9	2.6	1.8	3.0	2.2	2.1	2.9	2.5
دمشق	2.7	2.6	2.8	2.7	1.8	3.3	2.4	1.9	3.0	2.0
طرطوس	2.8	2.6	2.5	2.1	1.8	3.1	2.4	2.0	3.4	2.3
ريف دمشق	2.8	2.6	2.8	2.8	1.9	2.5	2.4	1.6	3.4	1.7
ادلب	3.0	2.3	2.5	3.0	1.9	2.6	2.6	2.1	2.3	2.4
حماة	2.6	2.6	2.5	2.1	2.0	2.4	2.5	2.1	2.7	2.5
درعا	2.3	3.1	2.9	2.3	1.4	2.2	2.5	1.6	1.7	2.7
السويداء	2.3	2.3	2.3	1.9	1.7	2.6	2.6	1.7	1.7	2.5
دير الزور	2.1	2.5	2.1	2.0	1.3	2.6	2.0	1.8	2.1	2.6
سورية	**2.7**	**2.6**	**2.7**	**2.6**	**1.9**	**2.8**	**2.6**	**2.0**	**2.9**	**2.3**

1 - 1.79 | 1.8 - 2.59 | 2.6 - 3.39 | 3.4 - 4.19 | 4.2 - 5

شكل 4: متوسط رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثالث من عام 2020 بحسب المحافظة

مستوى رضا متوسط عند 3.3، تراوح مستوى الرضا في المحافظات الأخرى بين 1.3 و2.7. على مستوى المدن الرئيسية، لم يتجاوز الرضا عن الكهرباء في مدينتي درعا ودير الزور مستوى 1.1، أي غير راضي أبداً. واستاء مجيبون في محافظات عديدة من التأثير الكبير لانقطاع التيار الكهربائي على حياتهم اليومية.

انخفض الرضا عن **الاتصالات** من 2.8 إلى 2.7، وعن **الانترنت** من 2.7 إلى 2.6. شهدت محافظة الرقة انخفاضاً في الرضا عن الانترنت من 3.2 إلى 2.5،

وحماة من 2.7 إلى 2.1، والسويداء من 2.4 إلى 1.9. ولا تزال محافظة إدلب تسجل أعلى مستوى رضا عن الانترنت، بالرغم من انخفاض الرضا من 3.2 في الثلث الماضي إلى 3.0 في هذا الثلث. وارتفع الرضا في ريف دمشق من 2.5 إلى 2.8، لكن هناك تفاوتات كبيرة في الرضا عن الخدمة بين المناطق المختلفة في المحافظة.

فيما يخص **النقل**، انخفض الرضا من 2.6 إلى 2.3 على مستوى سورية. أما على مستوى المحافظات، فقد سجل أكبر انخفاض في ريف دمشق من 2.4 إلى 1.7، وحلب من 2.5 إلى 1.9، ودمشق من 2.6 إلى 2.0، وحماة من 3.1 إلى 2.5. باتت محافظة ريف دمشق في هذا الثلث المحافظة ذات أقل مستوى رضا عن النقل.

وازداد الرضا بشكل طفيف عن الخدمات **الصحية** في هذا الثلث، حيث ارتفع من 2.6 إلى 2.7. أكبر تغير على مستوى المحافظات شهدته ريف دمشق، حيث ارتفع الرضا من 2.1 إلى 2.8. بالرغم من أن الرضا عن الخدمات الصحية كان أقرب للمتوسط هذا الثلث، إلا أن تعليقات الناشطين تشير إلى حاجات متعددة في هذا السياق. على سبيل المثال، أشار الناشطون في القامشلي والرقة وادلب إلى نقص الكوادر الطبية، فيما أشار آخرون في ادلب وأعزاز والرقة والباب إلى الحاجة لزيادة الوعي العام في المجال الصحي.

في قطاع **النقل**، انخفض الرضا عن الخدمات المقدمة من 2.8 إلى 2.6. أبرز التغيرات على مستوى المحافظات كانت في السويداء حيث انخفض الرضا من 3.6 إلى 2.8 وحلب حيث انخفض من 3.1 إلى 2.5. وأشار مجيبون من مناطق متعددة في ريف حمص وريف اللاذقية وريف إدلب والقنيطرة إلى عدم توفر خدمات النقل العام في مناطقهم.

وبقي الرضا عن **التعليم** على حاله في هذا الثلث، عند مستوى 2.6. في محافظة السويداء، انخفض الرضا من 2.8 في الثلث الماضي إلى 2.3 في هذا الثلث، وفي حماة من 3.3 إلى 2.6، فيما ارتفع في دير الزور من 2.1 إلى 2.6، وفي ريف دمشق من

2.2 إلى 2.6، وفي القنيطرة من 2.7 إلى 3.2. وبقي الرضا عن **الماء** على حاله، عند مستوى 2.8، فيما ارتفع الرضا عن خدمات **النظافة** بشكل طفيف من 2.5 إلى 2.6. وسجل أدنى مستوى رضا عن النظافة في محافظتي دير الزور واللاذقية، عند مستوى 2.0 و2.2 على التوالي.

في الثلث الثالث من عام 2020، ارتفع الرضا عن **الأمن والسلامة** بشكل ملفت إلى 2.9، مقارنة بمستوى 2.6 في الثلث السابق. أبرز ارتفاع في الرضا عن الأمن سجل في محافظات طرطوس من 2.6 إلى 3.4، وفي ريف دمشق من 2.7 إلى 3.4، ودير الزور من 1.6 إلى 2.1. بالمقابل، انخفض الرضا عن الأمن في درعا بصورة بارزة من 2.5 إلى 1.7، وهو نفس مستوى الرضا عن الأمن في محافظة السويداء.

الظروف المعيشية

في سؤال الناشطين عن مدى قدرة الأسر في محيطهم على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة، بلغ مستوى القدرة 2.5 على مقياس متدرج[2]، وهو نفس مستوى الثلث السابق. بحسب إجابات الناشطين، تحسنت القدرة عند الأسر هذا الثلث بشكل طفيف في محافظات حماة والحسكة والسويداء ودير الزور، بينما ساءت في محافظات طرطوس وحلب. وأصبحت الظروف المعيشية فيما بين المحافظات أكثر تقارباً في هذا الثلث من الثلث السابق، إذ انخفض الانحراف المعياري لهذا المؤشر بين المحافظات من 0.34 إلى 0.27. على مستوى ما دون المحافظات، سجلت أدنى مستويات في الصور (ريف دير الزور) عند 1.3، وفي جبلة عند 1.5، وفي مدينة السويداء عند 1.6.

المشاركة والتفاعل المجتمعي

يهتم هذا المحور بتفاعلات الناشطين المجيبين مع المؤسسات والسلطات المحلية من خلال تقييمهم لذلك

[2] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادرة - أحياناً قادرة وأحياناً غير قادرة - غير قادرة - غير قادرة أبداً - لا أدري

على مقياس متدرّج[3]. ارتفع مستوى تفاعل البلديات مع حاجات المجتمع المحلي من 2.7 في الثلث الثاني من عام 2020 إلى 3.0 في الثلث الثالث. في محافظة درعا، ارتفع تفاعل البلديات بحسب الناشطين من 2.6 إلى 3.7، وهو أعلى مستوى تفاعل بلدي في هذا الثلث. وارتفع كذلك تفاعل البلديات في ريف دمشق من 2.3 إلى 3.0، وفي حلب من 3.0 إلى 3.4. بالمقابل، انخفض تفاعل البلديات في السويداء من 3.1 إلى 2.7، وفي الرقة من 3.3 إلى 3.0. ورافق هذا الارتفاع في تفاعل البلديات ارتفاع في تفاعل لجان الأحياء من 2.6 إلى 2.8، فيما ارتفع تفاعل المخاتير من 2.8 إلى 3.0.

[3] من 5 إلى 1: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

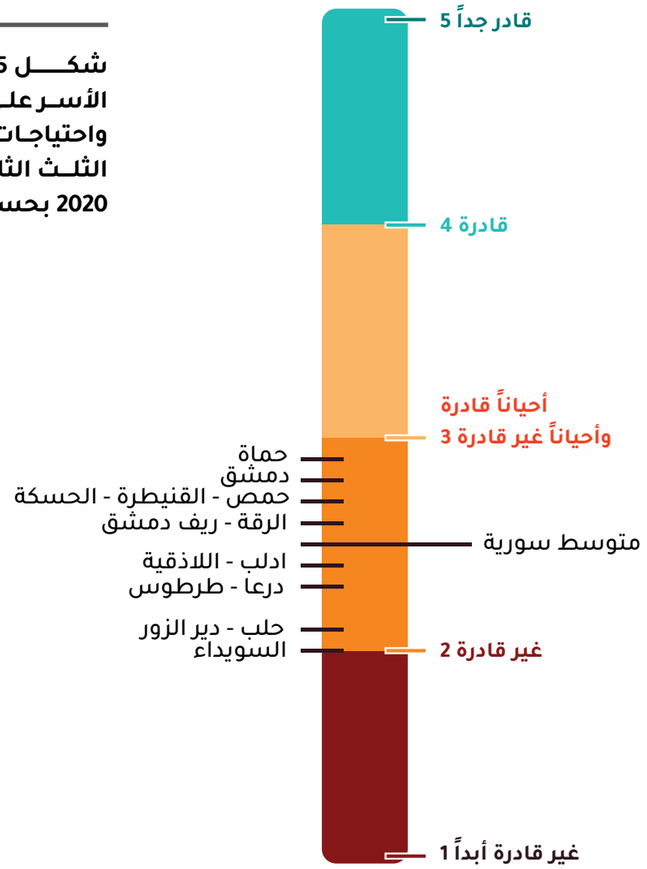

شكل 5: مدى قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة في الثلث الثالث من عام 2020 بحسب المحافظة

لم يتغير في هذا الثلث مستوى تفاعل المنظمات الشعبية على مستوى سورية، إذ بقي عند 2.6. ارتفع تفاعل المؤسسات الخدمية من 2.8 إلى 2.9. أكبر ارتفاع

في تفاعل المؤسسات الخدمية سجّل في درعا، حيث ارتفع مستوى التفاعل من 2.4 إلى 3.2.

وبقي تفاعل الجمعيات الأهلية غير الربحية وغير الحكومية عند 3.3 وهو نفس مستوى الثلث الماضي. ولا تزال السويداء المحافظة ذات أعلى مستوى تفاعل للجمعيات، عند مستوى 4.1، تلتها حلب والرقة. أما أدنى مستوى تفاعل فقد سجلته الجمعيات في دمشق وديرالزور في هذا الثلث. وارتفع مستوى تفاعل المؤسسات الدولية مع حاجات المجتمعات المحلية بشكل طفيف من 2.8 إلى 2.9. أعلى تفاعل للمؤسسات الدولية، بحسب الناشطين، سجّل في محافظات حماة والرقة وحلب، أما أدنى تفاعل فقد سجّل في محافظة ديرالزور.

بلغ مستوى تفاعل المؤسسات الدينية 3.0 هذا الثلث، بعد أن كان 2.9 في الثلث الثاني من العام و2.6 في

شكل 6: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي في الثلث الثالث من عام 2020

الثلث الأول منه. أبرز ارتفاع لتفاعل المؤسسات الدينية سجّل في محافظات الرقة ودرعا والقنيطرة وحلب وطرطوس، فيما انخفض تفاعل هذه المؤسسات في ريف دمشق مقارنة بالثلث السابق.

على مستوى سورية، لم يتغير متوسط تفاعل الشركات الخاصة مع حاجات المجتمعات المحلية، إذ بقي عند مستوى 2.6. لكن هناك بعض التغيرات الملفتة على مستوى المحافظات. على سبيل المثال، ارتفع تفاعل الشركات في طرطوس من 2.4 إلى 3.1، فيما انخفض في حماة من 3.1 إلى 2.7. أما الأشخاص الذين لديهم نفوذ، فقد بقي مستوى تفاعلهم مع الحاجات المحلية عند 3.0.

أما بالنسبة لتفاعل وسائل الإعلام المختلفة مع حاجات المجتمع المحلي، فقد ارتفع مستوى تفاعل وسائل الإعلام الحكومي من 2.5 إلى 2.7. وارتفع كذلك تفاعل وسائل الإعلام الخاصة بشكل طفيف من 2.9 إلى 3.0. ويبدو، بحسب الناشطين، أن وسائل الإعلام الخاصة أكثر تفاعلاً في الرقة والسويداء وحلب والحسكة وإدلب من باقي المحافظات. وبقي مستوى تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي عند 3.8.

وارتفع مستوى تفاعل المجتمع المحلي مع ما يقام من أنشطة مجتمعية محلياً بحسب إجابات الناشطين من 3.1 إلى 3.3. أعلى مستوى تفاعل محلي سجلته محافظات درعا عن 3.9 والسويداء عند 3.7.

الجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة

ازداد بشكل طفيف هذا الثلث مدى تعاون الجهات المجتمعية فيما بينها كجمعيات وفرق تطوعية، إذ بلغ مستوى 2.8 على مقياس متدرج[4]، مقارنة بمستوى 2.7 في الثلث السابق. وواصل مدى الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة الوطنية لعمل الجمعيات التي تدعمها على الأرض بالازدياد، فقد بلغ 2.3 على مقياس متدرج[5] في

[4] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

[5] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

شكل 7: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثالث من عام 2020

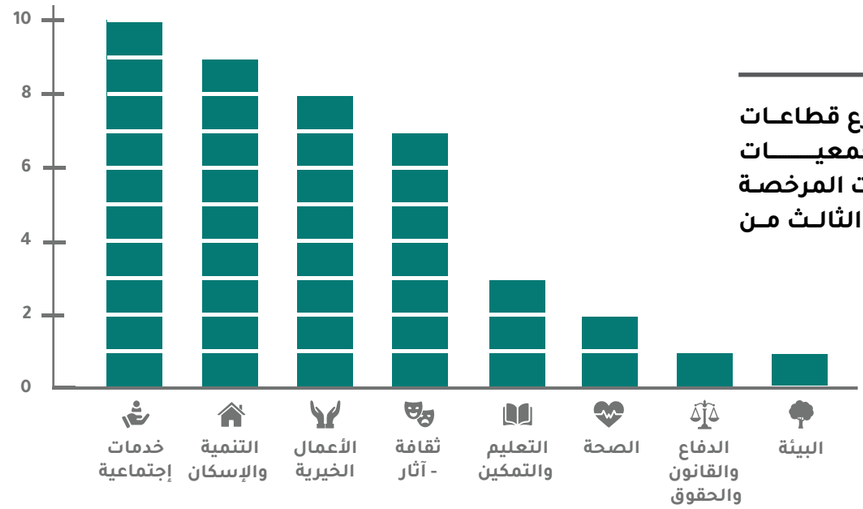

الثلث الثالث، مقارنة بمستوى 2.2 في الثلث الثاني و1.7 في الثلث الأول من عام 2020. أما مدى الاستقلالية التي تمنحه الجهات الممولة الأجنبية في نفس الإطار فقد انخفض من 2.6 إلى 2.4.

من ناحية الجمعيات والمؤسسات المرخصة الجديدة، فإن بيانات الجريدة الرسمية خلال الثلث الثالث من 2020 تشير إلى رفض ترخيص 8 وقبول ترخيص 41 جمعية ومؤسسة. أرقام القبول تضاعفت بالنسبة لنفس الفترة من 2019 وازدادت عن نظيرتها في الثلث الماضي. أما عن أبرز القطاعات التي تنشط فيها الجمعيات المحدثة، فهي الخدمات الاجتماعية والأعمال الخيريّة. تركزت الجمعيات التي رفض طلب في هذا الثلث في السويداء. أما الجمعيات المرخصة فقد توزعت أنشطة

شكل 8: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثالث من عام 2020

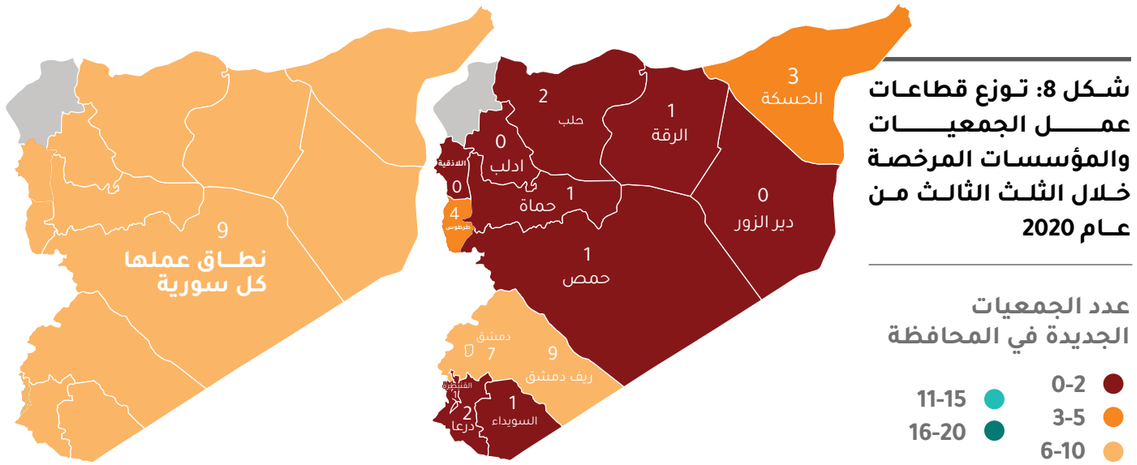

حوالي نصفها بين محافظة ريف دمشق وتلك التي يشمل نشاطها كامل الجغرافية السورية.

وتم إشهار فروع لجمعيات مرخصة سابقاً في محافظات متعددة. بلغ عدد الفروع المشهرة 8 فروع. كما قبلت أغلب طلبات الجمعيات لتعديل أنظمتها الداخلية، وتضمنت التعديلات بعض البنود الخاصة بالاشتراكات والتنظيم الداخلي للجمعيات، فيما تمّ ولأول مرّة منذ سنوات دمج جمعيتين في جمعيّة واحدة بدمشق. وازداد مستوى التفاعل الرسمي مع العمل المجتمعي بشكل طفيف من 2.8 إلى 3.0 في هذا الثلث على مقياس متدرج[6].

ولم يتغير مدى تساوي فرص الذكور والإناث في الحصول على عمل ضمن القطاع الأهلي في هذا الثلث بحسب الناشطين، حيث بقي عند مستوى 2.7 على مقياس متدرج[7]. وبقيت محافظة دير الزور ذات أدنى مستوى تساوي فرص بين المحافظات في هذا الثلث.

[6] من 5 إلى 1: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري

[7] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

ظواهر اجتماعية

يهتم هذا المحور بقياس مدى شيوع عدد من الظواهر الاجتماعية في المجتمعات المحلية من منظور الناشطين المجيبين، من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[8]. تحسن في هذا الثلث بشكل طفيف مؤشر عمالة الأطفال والطفلات، فقد ارتفع من 2.0 إلى 2.2، إلا أنه لا يزال منخفضاً، ما يشير إلى شيوع الظاهرة. وسجلّت جميع المحافظات مستوى ما دون 3.0. كذلك تحسن بشكل طفيف مؤشر تسول الأطفال والطفلات، فقد ارتفع من 2.1 إلى 2.3، أي قل شيوع الظاهرة بعض الشيء بحسب الناشطين. وتبدو هذه الظاهرة أكثر شيوعاً في محافظات إدلب والقنيطرة وحلب في الثلث الأخير.

ولم يتغير مؤشر تزويج الفتيات ما دون سن الثامنة عشر، فقد بقي عند مستوى 2.7. أما ظاهرة التسرب المدرسي بين الذكور، فقد بقي مؤشرها عند مستوى 2.1، أي شائع. وسجّل مؤشر ظاهرة التسرب المدرسي عند الإناث تحسناً طفيفاً، حيث ارتفع من 2.5 إلى 2.6.

[8] من 5 إلى 1: غير شائع أبداً - غير شائع - ليس شائع ولا غير شائع - شائع - شائع جداً - لا أدري

في حالة العنف الأسري، فإن الخيار الرئيسي الذي تلجأ إليه النساء هو العائلة أو العشيرة بحسب إجابات 62% من المجيبين، فيما أشار11% من المجيبين إلى أن النساء في محيطهم يلجأن بشكل رئيسي إلى المحكمة، أو الوجهاء المحليين (5% من الإجابات)، أو مخفر الشرطة (5%) أو الجمعيات (4%) وأجاب 11% من المجيبين بلا أدري.

الاستجابة لكوفيد-19

في سؤالهم عن مدى رضاهم عن استجابة الجهات المختلفة لأزمة فيروس كورونا على مقياس متدرج[9]، انخفض رضا المجيبين عن تفاعل السلطات المحلية مع الأزمة من 2.7 في الثلث الماضي إلى 2.6 في هذا الثلث. وسجّل أعلى مستوى عن استجابة السلطات المحلية في محافظة حلب عند 3.4، فيما سجّل أدنى مستوى في دير الزور عند 1.7. وارتفع رضا المجيبين عن تفاعل الإعلام الحكومي مع أزمة كورونا من 2.7 إلى 2.9، وكذلك رضاهم عن تفاعل الإعلام الخاص من 2.9 إلى 3.0، فيما بقي رضاهم عن تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي عند 3.4. وارتفع مستوى تفاعل الجهات الأهلية والمجتمعية مع أزمة كورونا من 2.8 إلى 3.0. أعلى مستوى استجابة لهذه الجهات سجّل في محافظتي حلب والرقة في هذا الثلث. أما فيما يتعلق بمدى التزام المحيط الشخصي للمجيبين بإجراءات الوقاية والعزل لفيروس كورونا، فقد ارتفع مستوى الالتزام بشكل طفيف من 2.6 على مقياس متدرج[10] في الثلث الماضي إلى 2.7 في هذا الثلث.

مستقبل وآفاق التنمية

بقيت ثقة الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية على نفس مستوى الثلث الماضي، عند 3.9 على مقياس متدرج[11]. وارتفع إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية

[9] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

[10] من 5 إلى 1: ملتزم جداً - ملتزم - محايد - غير ملتزم - غير ملتزم أبداً - لا أدري

[11] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادر - محايد - غير قادر - غير قادر أبداً - لا أدري

والمنتخبين على التأثير في عملية التنمية المحلية من 2.6 إلى 2.9. أعلى مستوى سجّل في إدلب، عند 3.2، وأدنى مستوى في القنيطرة، عند 1.5. وارتفع بشكل طفيف مدى تشارك المنتخبين في الإدارة المحلية المعلومات مع المواطنين من 2.1 إلى 2.2 على مقياس متدرج[12]، وهو مستوى متدني. أدنى معدلات تشارك في هذا الثلث سجّلت في محافظتي دمشق والسويداء، عند 1.6 و1.7 على التوالي.

وفي سؤال اختياري حول مدى تلبية البرامج الانتخابية للبرلمان لتطلعات الناخبين حولهم، أشارت إجابات الناشطين إلى أن هذه البرامج لم تكن ملبية للتطلعات، فقد بلغ متوسط الإجابات 1.9 على مقياس متدرج[13]، مقارنة بمتوسط 1.8 في الثلث السابق من العام. وارتفع مدى اهتمام المرأة بالمشاركة السياسية (ترشّح - تصويت - عضوية أحزاب)، بحسب إجابات الناشطين على مقياس متدرج[14]، بشكل طفيف من 2.1 إلى 2.2. أعلى مستوى سجّل في محافظة طرطوس عند 2.8، بينما أدنى مستوى اهتمام سجّل في السويداء عند 1.8.

أما عن تأثير استخدام البطاقة الذكية على عدالة توزيع الدعم الحكومي، وهو سؤال اختياري لم يجب عليه كل الناشطين، رأى الناشطون أن استخدام البطاقة الذكية لا يؤثر على عدالة توزيع الدعم إجمالاً، فقد بلغ معدل إجاباتهم 2.9 على مقياس متدرج[15]، وهو نفس مستوى الثلث الماضي. أعلى مستوى عدالة عبّر عنه الناشطون في محافظتي حلب وريف دمشق، بينما كان المستوى الأدنى في دير الزور.

ولم يتغير مدى تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية في هذا الثلث، إذ بقي عند مستوى 2.9 على مقياس متدرج[16]. وانخفض مستوى التفاؤل بشكل بارز في محافظة السويداء من 2.5 إلى 1.7، وفي حمص من 3.0 إلى 2.4، وفي إدلب من 3.5 إلى 3.0، فيما ارتفع في حماة من 2.9 إلى 3.3، وفي دير الزور من

[12] من 5 إلى 1: يتشاركون بشكل جيد - يتشاركون - محايد - لا يتشاركون - لا يتشاركون أبداً - لا أدري

[13] من 5 إلى 1: ملبية تماماً - ملبية - ليست ملبية ولا غير ملبية - غير ملبية - غير ملبية أبداً - لا أدري

[14] من 5 إلى 1: اهتمام مرتفع جداً - اهتمام مرتفع - اهتمام متوسط - اهتمام منخفض - اهتمام منخفض جداً - لا أدري

[15] من 5 إلى 1: أكثر عدالة بكثير - أكثر عدالة - محايد - أقل عدالة - أقل عدالة بكثير - لا أدري

[16] من 5 إلى 1: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري

1.9 إلى 2.3. ووصلت نسبة المجيبين الذين عبّروا عن رغبتهم في السفر والاستقرار خارج سورية في السنتين القادمتين إلى 48% في هذا الثلث، مقارنة بنسبة 45% في الثلث الماضي.

من خلال مقارنة نتائج استبيان ناشطي المجتمع المحلي بين الثلث الثاني والثالث من عام 2020، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **انخفاض الرضا عن المحروقات والنقل والكهرباء بشكل بارز**
- **ازدياد تفاعل البلديات ولجان الأحياء والمخاتير مع حاجات المجتمعات المحلية**
- **ازدياد كبير نسبياً في عدد الجمعيات الجديدة المسجلة**
- **المزيد من الازدياد في نسبة الناشطين الراغبين بالسفر والاستقرار في الخارج**

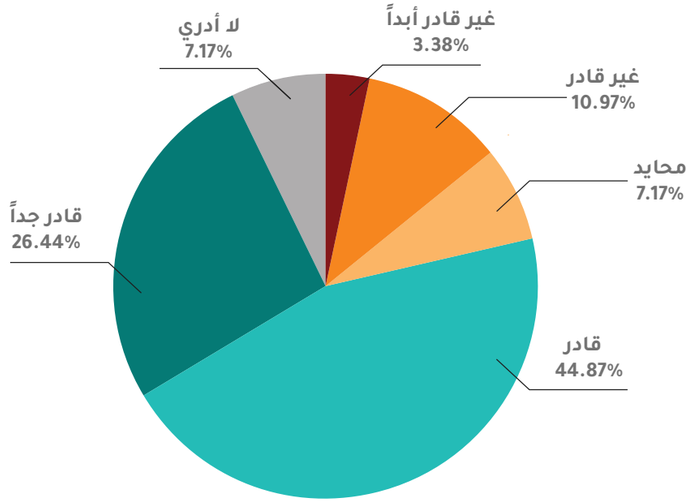

شكل 9: إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية في الثلث الثالث من عام 2020

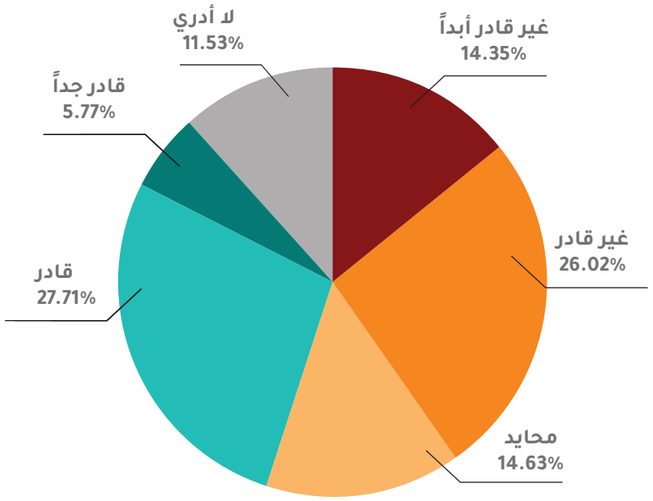

شكل 10: إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية المحلية في الثلث الثالث من عام 2020

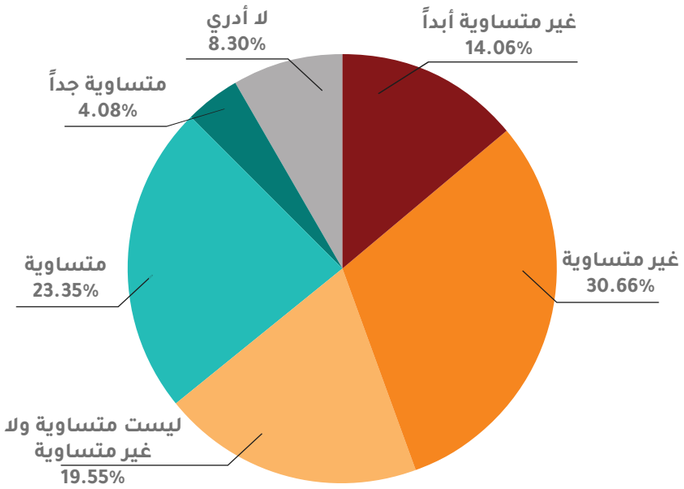

شكل 11: اعتقاد الناشطين بتساوي فرص العمل بين الذكور والاناث في القطاع الأهلي في الثلث الثالث من عام 2020

العمل الحكومي

المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة وتفاعلاته قائمة على مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات عموماً والمتعلقة بالتنمية والخدمات خصوصاً خلال الثلث الثالث من 2020 في الجريدة الرسمية والوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء وجريدة تشرين الحكومية..

ملامح عامّة

بالنسبة لانتشار كوفيد-19 فقد أغلقت وزارة الصحة الرقم الرسمي للإصابات خلال سنة 2020 كما يلي: 11434 إصابة مسجّلة شفي منها 5350 فيما بلغت اعداد الوفيات 711. قد لا تعكس هذه الأعداد حقيقيّة الإصابات وتوزعها في مختلف المناطق، خصوصاً مع تردّي الأوضاع الصحية وعدم إجراء اختبارات كافية.

عرضت الحكومة الجديدة بيانها الوزاري، وبعد نقاشات مطوّلة في مجلس الشعب تمّ إقراره. كما أقرّ المجلس أيضاً موازنة سنة 2021 موزعة على اعتمادات العمليات الجارية بمبلغ قدره 7000 مليار ليرة، بينما اعتمادات العمليات الاستثمارية بمقدار 1500 مليار ليرة.

واستمرّت الحرائق الكبيرة تلتهم بقسوة الأراضي الزراعيّة والحراجيّة، وامتدت إلى مساحات واسعة. وفي إحصائيّة رسميّة، فقد توزعت الحرائق على 2115 حريقاً في الأراضي الزراعية و365 حريقاً في الأراضي الحراجية ضمن محافظات حماة وحمص واللاذقية وطرطوس. الحكومة أقرت تعويضات وخطط استجابة للمناطق المتضررة منها ما هو عاجل ومنها ما يمتد لسنوات.

على المستوى الأمني، حدثت خروقات متعددة للهدنة بين القوات الحكوميّة والمعارضة في عدّة نقاط، ومن الملاحظ عودة نشاط تنظيم الدولة الإسلاميّة في المناطق الصحراويّة وتكرر اعتداءاته على حافلات مدنيّة وعسكرية راح ضحيتها العشرات. ولا يزال معبر جابر الحدودي مع الأردن يخضع لقرارات فتح وإغلاق متضاربة.

الواقع الاقتصادي العام مستمر بالتردي مع تراجع لليرة السورية أمام أسعار صرف العملات الأجنبية. تمّ وبمراسيم رئاسيّة صرف منحة بقيمة 50 ألف ليرة سورية شملت كافة العاملين والعسكريين في الدولة، وأخرى شملت المتقاعدين. وبمرسوم آخر، تمّت زيادة المبلغ المعفى من ضريبة الدخل على الرواتب ليصبح 50 ألف ليرة عوضاً عن 15 ألف ليرة. وفي نهاية العام، صدر مرسوم آخر بصرف منحة أخرى بمقدار 50 ألف ليرة لمرة واحدة فقط للعاملين في الدولة، و40 ألفاً للمتقاعدين.

جدّدت أمريكا والاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على كيانات وشخصيّات سوريّة. أقامت سورية مؤتمر عودة اللاجئين بدمشق بحضور دولي محدود. وكانت أعداد اللاجئين العائدين في هذا الثلث خجولة ولم تتجاوز عدة آلاف. تمّ الإعلان عن مجموعة اتفاقات ومذكرات تفاهم بين سورية وروسيا التي أعلنت رصد مليار دولار بهدف ترميم الشبكة الكهربائية والمجمعات الصناعية. وافتُتحت سفارة أبخازيا في دمشق. وأقرّ مجلس الشعب اتفاقيات موقعة مع كل من القرم وصربيا وإيران.

على صعيد آخر، استمرّت أعمال اللجنة الدستوريّة، حيث عُقدت الجولة الرابعة لمباحثات اللجنة الدستورية المصغرة في جنيف تحت عنوان مناقشة المبادئ الوطنية والأساسية. الأنباء الواردة عنها

تحدثت عن أجواء إيجابية هادئة لهذه الجولة وظروف مناسبة للجولة القادمة التي ستبدأ بنقاش المبادئ الدستورية.

افتتحت وزارة التربية المدارس في موعدها، لكن يستمر تعطّل تلك التي تدرّس المنهاج الحكومي في المناطق التي تسطير عليها الإدارة الذاتيّة. وصدرت تعديلات واسعة على قانون خدمة العلم، فقد منح القانون المعدّل خيارات جديدة لدفع بدل الخدمات الثابتة وخفّض قيمة البدل النقدي عند الاغتراب بحسب عدد السنوات.

المؤسسات الحكومية وتنظيمها

في هذا الثلث، ألغيت هيئة المصالحة الوطنية. كما تمّ إلغاء المرسوم 21 لسنة 2018 المتضمن إحداث المديرية العامة لمدارس أبناء الشهداء. وأقرّ النظام المحاسبي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وصدر الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للرقابة المالية. كما صدر نظام العمليات الخاص بالمؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية. وصدر كذلك النظام المالي لمركز الشام الإسلامي لمواجهة الارهاب والتطرف. عدّلت وزارة العدل مواد في النظام الداخلي والمالي للصندوق التعاوني للعاملين في الوزارة، فيما اعتُمد نظام العمل والعاملين الخاص بالمؤسسة العامة للبريد.

صدرت تشكيلة الوزارة الجديدة، وأعيد تكليف محافظي كل من الرقة ودير الزور وحماه وإدلب والقنيطرة وريف دمشق. كما صدرت مراسيم تحدد مجموعة الوظائف للقيام بالخدمات الإدارية لعمل كل من وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة الأشغال العامة والإسكان. تمّ تفويض مدراء ورؤساء مديريات ببعض الصلاحيات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. كما تمّ تفويض مدير المالية ببعض الصلاحيات، وصرف منحة لمرة واحدة للعاملين في الدولة والمتقاعدين بمقدار 50 ألف ليرة سورية. كما منح العاملون في وظائف تعليمية تعويض طبيعة عمل شهري بنسبة

40% من الأجر الشهري، والمكلفين بعمل إداري في الوزارة والجهات التابعة لها 10%. كذلك مُنح العاملون في وظائف تعليمية في المجمعات التربوية في حلب والرقة ودير الزور والحسكة عدا مراكز المحافظات تعويض الأماكن النائية بنسبة 25% من الأجر الشهري.

أعطت رئاسة مجلس الوزراء الأولوية في دراسة وتنفيذ كافة المشاريع الإنشائية العائدة للجهات العامة لمؤسسات وشركات الإنشاءات العامة. تمّ استثناء الموفدين بمهام رسمية من تكلفة فحص الكورونا. وعُيّنت الحدود الدنيا والعليا لأجور وتعويضات العاملين والمتفرغين وتعديل علاوات الإنتاج في عشرات الجهات الحكوميّة. كما تمّ تفويض مدراء مكاتب ومعاوني وزراء ببعض الصلاحيات. وفي وزارة الماليّة، أقرّ منح العاملين في مديريات المالية عائدات جباية وتمّ تعديل شرائح ضريبة الدخل على الرواتب والأجور.

تركيز العمل الحكومي

المحور الاقتصادي

حظي هذا المحور بأكبر التغطيات الإعلاميّة الحكوميّة، كما كانت له حصّة واسعة من القرارات الحكوميّة. تمّ رفع أسعار الخدمات المقدمة من قبل هيئة المواصفات والمقاييس السورية. وصدر نظام العمليات الخاص بالمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. كما تمّ إعادة تحديد أسعار مبيع الطن الواحد من مادة الاسمنت، والزيوت المعدنية للمتعاملين ولشركة المحروقات. وتم تحديد سعر مبيع مادة البنزين 95 أوكتان في محطات شركة المحروقات وتعديل سعر المبيع للمستهلك من مادة البنزين الممتاز.

أحدثت شعبتي الأرباح الحقيقية التاسعة والعاشرة. وتمّ تصديق العقد بخصوص استخراج خامات الفوسفات من مناجم الشرقية في تدمر، وتصدير الفوسفات المنتج إلى صربيا. كما صدرت التعليمات التنفيذية لقانون الطيران المدني. وتمّ اعتبار مجمع سيتي سنتر التجاري العائد لمجلس محافظة اللاذقية ذو نفع عام. وحُدّد

رسم التصديق على بعض الأنظمة الأساسية لبعض الشركات. كما تمّ الترخيص لبعض الأسماء كمحاسبين قانونيين لعام 2020. وفوّض مدير الاستعلام الضريبي بصلاحيات إضافية.

الصحة

حلّت الصحّة تالياً في التغطيات الحكوميّة، فيما لم تحظ بقسط وافر من القرارات في هذا الثلث. تابعت مواد الإعلام الحكومي انتشار فايروس كوفيد-19 وبيانات الإصابات المسجّلة. افتتح مشفى التلّ الوطني ومركز صحّي في ريف دمشق. كما أعاد مشفى الأسد الجامعي بدمشق استئناف تقديم الخدمات الطبية العلاجية والجراحية للمرضى، وكذلك الخدمات التعليمية والتدريبية لطلاب الدراسات العليا في كلية الطب بشكل كامل. ركزت بعض المواد على حملات وخدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي، واستمرار تقديم الخدمات الصحيّة خلال فترات الأعياد.

المحور الصناعي

لم تحظ الصناعة بكثير من المتابعات الإعلاميّة الحكوميّة، لكن كان لها نصيب من مجموعة القرارات الصادرة في الثلث الأخير من السنة. صدرت الشروط الواجب التقيد بها لمنتجي ومستوردي السلع الغذائية. وعدّلت بعض مواد النظام المالي الموحد للتنظيم الحرفي. وحددت تعرفة نقل طن المازوت بين مراكز الشحن ومراكز التوزيع. كما حُددت أسعار الزيوت المعدنية إلى المتعامل والمستهلك وإلى شركة المحروقات والجهات الأخرى. أسعار مبيع مادة الخبز المرقد العربي المدعوم عدّلت أيضاً، بالإضافة لتحديد سعر بيع الدقيق التمويني وتحديد وزن ربطة الخبز المرقد العربي المدعوم.

الزراعة والأرياف

حظي هذا المحور بمجموعة من القرارات والتطبيقات. فقد استجابت الوزارة لكوارث الحرائق في الأشجار

الحراجيّة والمثمرة وأطلقت حملات تشجير واسعة. كما اهتمّت بشق الطرق الزراعيّة ومنح القروض من المصرف الزراعي للفلاحين. على صعيد آخر، فقد تمّت إعادة تحديد أسعار شراء القطن والحبوب وأسعار الغراس الحراجيّة محليّاً وأسعارها للتصدير. كذلك القمح فقد تمّ تحديد أسعار شراءه إلى جانب الشعير للموسم الزراعي 2020-2021. أجريت تعديلات في النظام الداخلي والمالي للصندوق التعاوني، كما صنّف مركز الحجر النباتي الصحي في البوكمال ليكون من مراكز الدرجة الأولى. وتمّ تحديد المواقع الحراجية التي يتم استثمارها في السياحة البيئية.

مسائل التنمية الريفية، وبرامج دعم الزراعات الأسرية، إلى جانب مشاريع الثروة السمكية وتبني مزارع الأسماك الأسرية الصغيرة، وقروض الثروة الحيوانية شغلت حيّزاً من المواد الإعلاميّة التي اهتمّت بمحور الزراعة والأرياف. كما كانت مسائل زراعة القمح وتطوراتها في أولويات الموضوعات التي ناقشتها الوزارة مع خبراء أو مهتمّين بالمسائل الزراعية. وكان لافتاً تنفيذ بعض المدارس لأنشطة ريفية وزراعيّة خصوصاً في ريف دمشق.

التعليم والجامعات

نشطت وزارة التربية في متابعة تطوير المناهج. ورافق الإعلام الحكومي الزيارات المتعددة لمدارس مختلفة في عدّة محافظات. وعدّلت قيمة صرف المنحة النقدية للطلاب في المدارس الثانوية المهنية. أما في وزارة التعليم العالي، فقد تمّ إحداث عشرات الاختصاصات الجديدة في درجات الإجازة والدراسات العليا. كما تمّ إحداث مجلس للتعليم التقاني. وأقرّت خطط دراسيّة لبعض الكليات. وحُدّد تعويض العبء الإداري لأعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات شاغلي الوظائف الادارية العلمية. وتمّ تصنيف عمال المؤسسات التعليمية الخاصة.

السكن والإعمار

تركـزت المـواد الإعلاميّـة الحكوميّـة حـول متابعـة أعمـال التوثيـق العقاري فـي بعـض المناطـق، ومشـاكل المخططـات التنظيميـة غيـر المنجـزة. كمـا وقعـت سـورية مـع روسـيا مذكـرة تفاهـم بخصـوص تبـادل الخبـرات فـي مجـال التشـييد وأنظمـة البنـاء الموحـد. وافتتحـت بعـض المشـاريع الصحيّـة والخدميّـة فـي ريـف دمشـق. بالنسـبة للقـرارات، فقـد اسـتملكت عقـارات واعتبـرت أخـرى ذات نفـع عـام فـي السـويداء ودرعـا واللاذقيـة وطرطـوس وريـف دمشـق. كمـا تـمّ تحديـد الحـرم المباشـر لبحيـرة سـد الشـهيد أحمـد الخطيـب فـي طرطـوس.

المجتمع المحلي

صـدر قـرار إحـداث مركـز الشـام الإسـلامي لمواجهـة الإرهـاب والتطـرّف. وتـمّ تعديـل أسـعار الخدمـات المرجعيـة المقدمـة فـي كل مـن مكتبـة الأسـد الوطنيـة ومراكـز الفنـون التشـكيلية والتطبيقيـة والمعهـد العالـي للفنـون المسـرحيّة والمعهـد العالـي للموسـيقى، إضافـة إلـى معاهـد الثقافـة الشـعبية والمعاهـد الموسـيقية التأهيليـة. كمـا تـمّ تحديـد بـدلات إشـغال صـالات المراكـز الثقافيـة التابعـة لـوزارة الثقافـة.

أعفيـت القـروض الممنوحـة مـن المصـرف الزراعـي التعاونـي للمتضرريـن بالحرائـق، وأعطيـت منـح ماليـة للقـرى والعائـلات المتضـررة لإنجـاز مشـروعات محليّـة. وتمّـت إضافـة فقـرة علـى التعليمـات التنفيذيـة لقانـون الأسـلحة والذخائـر تجيـز تجديـد التراخيـص لأصحابهـا وهـم فـي خـارج سـورية. كمـا تّـم السـماح لمؤسسـتي معامـل الدفـاع والتجـارة الخارجيـة ببيـع خرطـوش الصيـد. عُيّـن أعضـاء فـي مجالـس إدارة غـرف التجـارة فـي مختلـف المحافظـات. وتـمّ تحديـد تعويضـات المدرسـين فـي المعاهـد الموسـيقية. وأقـرّ إحـداث مجمـع تربـوي إداري فـي محافظـة القنيطـرة. واعتمـدت الشـروط لترخيـص وإدارة المعاهـد التأهيليـة للمسـرح والباليـه والمعاهـد التأهيليـة الموسـيقية الخاصـة.

محاور أخرى

تمّـت تسـمية د. فيصـل المقـداد وزيـراً للخارجيـة والمغتربيـن، وتسـمية د. بشـار الجعفـري نائبـاً للوزيـر، كمـا تـمّ اعتمـاد بسـام الصبـاغ مندوبـاً دائمـاً لسـورية لـدى الأمـم المتحـدة. رُخّـص للاتحـاد العربـي للمـدن والمناطـق الصناعيـة العربيـة لإنشـاء مقـر دائـم لـه فـي دمشـق. كمـا تـمّ تصديـق اتفـاق التعـاون فـي مجـال السـياحة الموقـع مـع جمهوريـة كوبـا، وتصديـق الاتفاقيـة المعدلـة لاتفاقيـة خـط التسـهيل الائتمانـي المبرمـة مـع بنـك تنميـة الصـادرات الايرانـي. وتـمّ تعييـن وزيـر الماليـة ممثـلاً عـن سـورية فـي منظمـات ماليـة دوليـة.

فـي المحـور السـياحي، تـمّ تعديـل رسـوم زيـارة المتاحـف واشـغال المواقـع الأثريـة. وأقـرّ النظـام المالـي للهيئـة العامـة للتدريـب السـياحي والفندقـي. كمـا تـمّ تسـجيل بعـض المبانـي الأثريـة فـي حمـاه، وتعديـل القـرار الخـاص بتسـجيل موقـع قطـر نجمـة الأثـري فـي السـويداء. فـي الجانـب القانونـي، تـمّ تعديـل بعـض مـواد قانـون هيئـة الطاقـة الذريّـة، وتجديـد تراخيـص إحـدى شـركات الحمايـة. وصدّقـت قـرارات مجالـس المحافظـات حـول فـرض النسـب علـى ضرائـب ورسـوم الدولـة والوحـدات الإداريـة عـن تكاليـف 2021.

اهتمامات المستويات الحكومية

فـي مراجعـة الإعـلام الحكومـي فقـد تبايـن اهتمـام المسـتويات الحكوميـة بالقطاعـات والخدمـات. حافـظ المسـتوى الـوزاري كمـا فـي الثلـث السـابق مـن العـام علـى الحصّـة الأكبـر فـي التطبيقـات، كافتتـاح مشـاريع وخدمـات وفـي وضـع الخطـط أيضـاً. تبـع المسـتوى الـوزاري المديريـات هـذا الثلـث، التـي تقدمـت علـى المحافظـات والسـلطات المحليّـة، وخصوصـاً فـي التصريحـات والتطبيقـات. بالنسـبة للتفاعـل مـع الأحـداث اليوميـة، كان عـدد قليـل مـن المـواد الإعلاميـة متفاعـلاً مـع الأحـداث اليوميـة، وكان المسـتوى الـوزاري إلـى جانـب المديريـات الأكثـر تفاعـلاً، فيمـا حلّـت تاليـاً كل مـن السـلطات المحليّـة والمحافظـات..

القطاع الخاص وسوق العمل

تستند البيانات المتعلقة بالشركات الجديدة في هذا الجزء إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة بحسب أعداد الجريدة الرسمية بين أيلول وكانون الأول 2020. واستخلصت البيانات المتعلقة بحالة سوق العمل من استبيان الناشطين المجتمعيين.

الشركات الجديدة

خلال الثلث الثالث من عام 2020، سجلت 181 شركة خاصة جديدة من خلال القنوات الرسمية، وهو معدل مقارب لعدد الشركات المسجلة في الأشهر الأربعة السابقة لها. مجموع الرساميل المودعة عند تسجيل هذه الشركات الجديدة يقدر بحوالي 5.9 مليار ليرة سورية. هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجّلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق. بالإضافة إلى الشركات الجديدة المسجلة، تم تعديل وضع 18 شركة لكي تتوافق مع قانون أحكام الشركات رقم 29 الصادر في عام 2011.

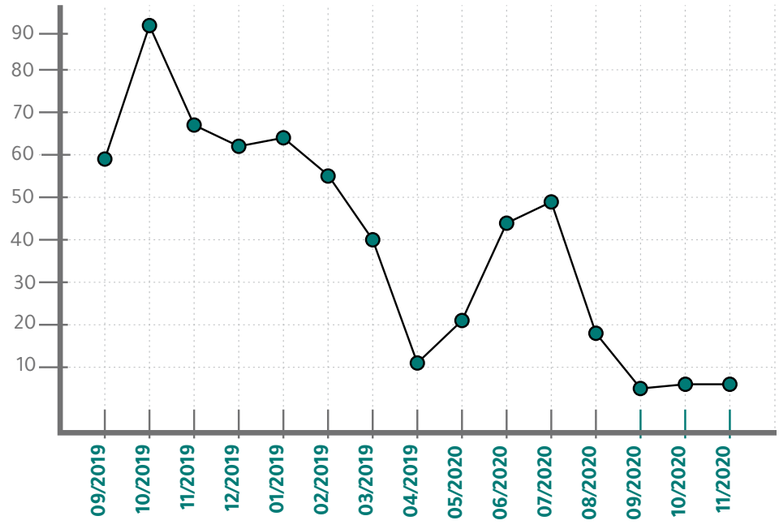

شكل 12: خط زمني للعدد التراكمي للشركات المسجلة منذ شهر أيلول 2019 بما فيها المسجلة في الثلث الثالث من عام 2020، وتشمل الرخص الجديدة والمعدلة.

مثلت الشركات محدودة المسئولية 98% من الشركات الجديدة المسجلة، مقابل 2% شركات مساهمة مغفلة خاصة ومساهمة مغفلة قابضة خاصة. من ناحية عدد الشركات، فإن 61% من الشركات الجديدة تنشط في قطاع تجارة الجملة والاستيراد والتصدير. ويمثل مجموع رساميل هذه الشركات حوالي 17% من الرساميل المستثمرة في تأسيس الشركات في هذه الفترة. ونما في هذا الثلث قطاع المعلومات والكمبيوتر بشكل أكبر نسبياً من القطاعات الأخرى، مع تسجيل 17 شركة جديدة بلغ مجموع رساميلها 34% من رساميل الشركات الجديدة. تنشط هذه الشركات في مجالات البرمجة والحلول التقنية والدفع الإلكتروني. وزاد في هذا الثلث عدد الشركات في قطاع التصنيع، لكن معدل رساميلها لم يمثل أكثر من 5% من مجموع الرساميل.

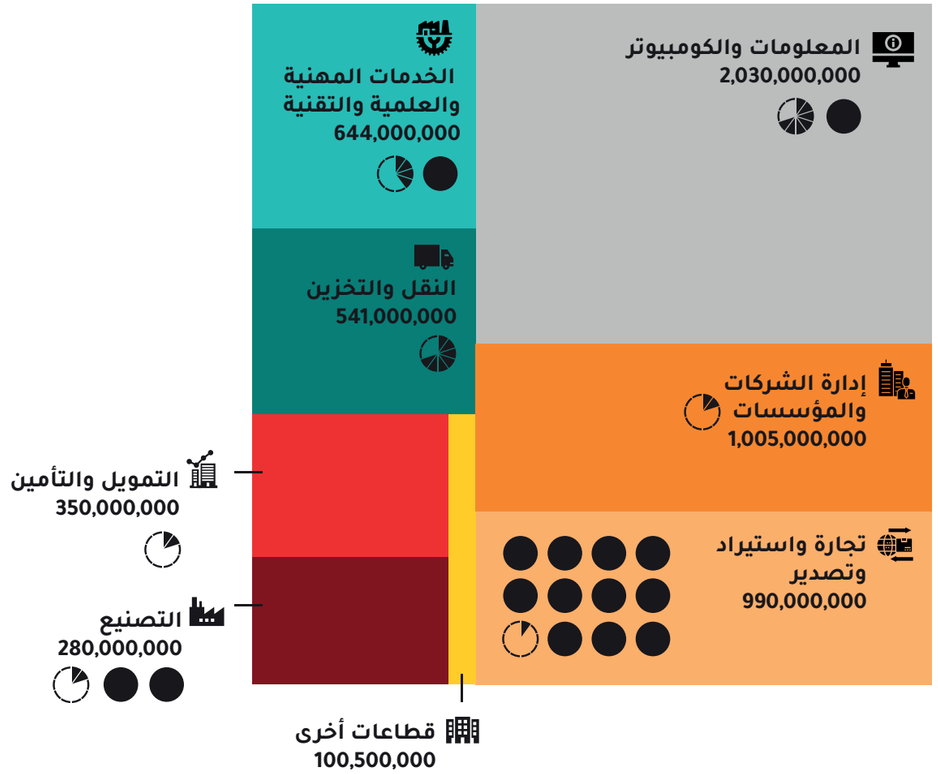

شكل 13: الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الثالث من عام 2020 حسب رأس المال المستثمر والقطاع

مجموع رساميل الشركات بالليرة السورية

عدد الشركات في القطاع

شركة واحدة

10 شركات

جغرافياً، الحصة الأكبر من عدد الشركات الجديدة المسجلة هي في محافظتي دمشق وريف دمشق، حيث أسس 87% من الشركات الجديدة هناك. وبقي عدد الشركات الجديدة المسجلة هذا الثلث منخفضاً في جميع المحافظات الأخرى.

من ناحية المستثمرين الأجانب، ساهم الشركاء اللبنانيون في تأسيس 15 شركة جديدة، معظمها في قطاع تجارة الجملة والاستيراد والتصدير، بالإضافة لبعض الشركات في قطاع المعلومات والكمبيوتر. واقتصرت معظم المساهمات الأجنبية الأخرى على

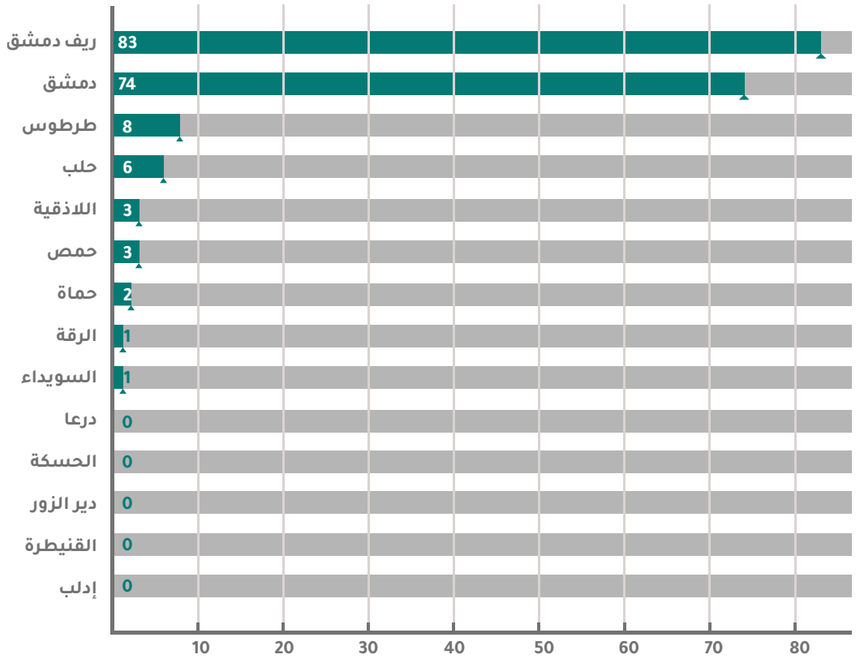

شكل 14: عدد الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الثالث من عام 2020 حسب المحافظة

قطاع تجارة الجملة والاستيراد والتصدير. وتضمنت 26% من الشركات الجديدة مساهمات إناث، وبلغ مجموع حصص هؤلاء النسوة من ملكية رأس مال هذه الشركات 9%.

سوق العمل

بحسب إجابات الناشطين على استبيان رصيد تنموي، لم يتغير مدى صعوبة إيجاد عمل مناسب لخبرة وخلفية المجيبين التعليمية، إذ بقي متوسط الإجابات 2.1 على مقياس متدرج[17]. باستثناء المجيبين من القنيطرة، تراوح متوسط كل من المحافظات الأخرى بين 1.7 و2.3، أي أن المجيبين يجدون صعوبة في إيجاد عمل مناسب لخبرتهم وخلفيتهم التعليمية. ولا يبدو أن هناك اختلافاً في مدى صعوبة إيجاد عمل بين الذكور والإناث المجيبين، فقد بلغ المعدل 2.0 للذكور و2.1 للإناث. أما بالنسبة للفئات العمرية، فتشير إجابات من هم دون 20 سنة إلى سهولة أكبر في إيجاد عمل مناسب لخبرتهم عند معدل 2.6.

[17] من 5 إلى 1: سهل جداً - سهل - ليس سهلاً ولا صعباً - صعب - صعب جداً - لا أدري

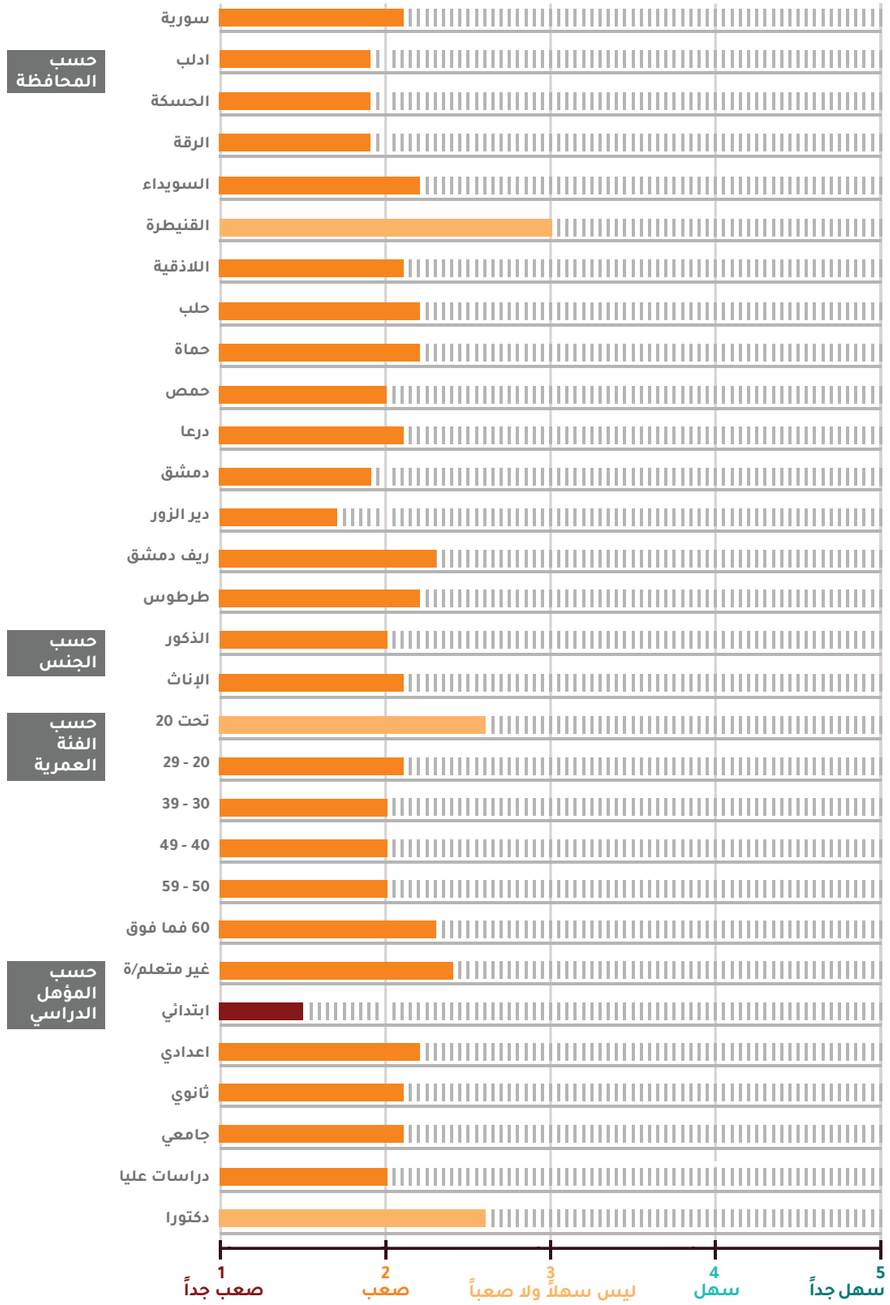

شكل 15: مدى صعوبة أو سهولة إيجاد عمل مناسب للخبرة والخلفية التعليمية للمجيبين بحسب المحافظة والجنس والفئة العمرية والمؤهل الدراسي في الثلث الثالث من عام 2020

ولا تتباين إجابات الناشطين بصورة كبيرة باختلاف مؤهلاتهم الدراسية، إلا أن حاملي شهادة الدكتوراه يواجهون صعوبة أقل بعض الشيء في إيجاد عمل مناسب هذا الثلث.

فيما يتعلق بتساوي الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات، تشير إجابات الناشطين إلى أن الأجور تميل لأن تكون أعلى بقليل للرجال في هذه الحالة، فقد بلغ متوسط إجاباتهم -0.4 على مقياس متدرج[18]، مقارنة بمتوسط -0.5 في الثلث الماضي. أي أن الأجور أصبحت أكثر تساوياً بقليل في هذا الثلث مقارنة بالثلث الماضي. تشير الإجابات إلى أن الأجور هي الأقرب إلى التكافؤ في محافظة إدلب. في محافظتي درعا ودير الزور، يبدو أن الفجوة بين أجور الرجال والنساء هي الأعلى بين المحافظات بحسب إجابات الناشطين.

[18] من 2 إلى 2-: أجور النساء أعلى بكثير - أجور النساء أعلى بقليل - متكافئة - أجور الرجال أعلى بقليل - أجور الرجال أعلى بكثير - لا أدري

شكل 16: مدى تكافؤ الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات بحسب المحافظة في الثلث الثالث من عام 2020

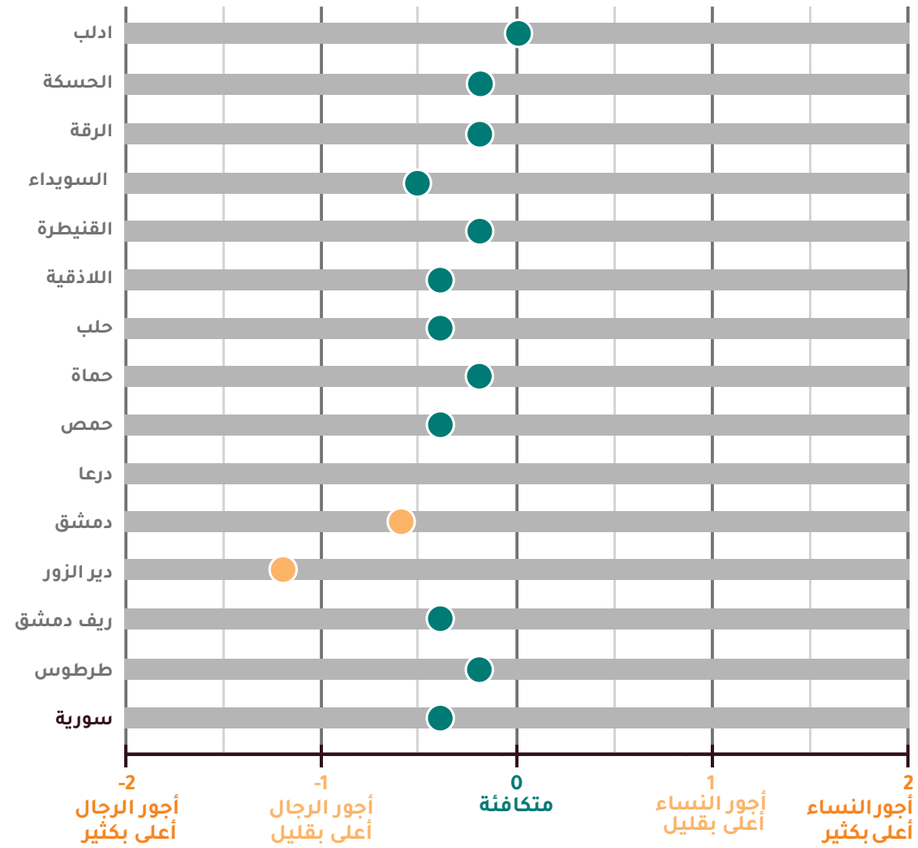

من خلال مقارنة بيانات الثلث الثاني والثالث من عام 2020، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **نمو كبير في الاستثمار في قطاع المعلومات والكمبيوتر من حيث عدد الشركات وحجم الرساميل.**
- **تحسن طفيف في تساوي الأجور بين الرجال والنساء عندما يمتلكون نفس المؤهلات.**

دراسة: الإعلام السوري الخاص

خلال الثلث الثالث من سنة 2020، تمّت دراسة أكثر من 1115 مادة إعلامية متعلقة بالتنمية والخدمات في سورية. صدرت هذه المواد عن 18 وسيلة إعلامية سورية خاصة، متنوعة ومتباينة تنشر إلكترونياً. تم تحليل هذه المواد من ناحية موضوعات التركيز والتغطية الجغرافية.

موضوعات التركيز

نالت كل من **التجارة والمال والبنوك**، وكما في الثلث الماضي، الحصّة الأكبر من تركيز المواد الإعلامية التي تم رصدها. يستمرّ الوضع الاقتصادي المتردّي وأسعار السلع وحركة التجارة الداخلية والخارجية المتعثّرة بتصدّر المواد الإعلاميّة. كما أنّ الانقطاعات المتكررة في توريدات المواد النفطيّة كثيراً ما يتمّ مقاربتها من منطلق تكلفتها الاقتصادية، عدا عن تبدلات أسعار الوقود وخفض الدعم نسبيّاً عن بعض السلع. كما ناقشت بعض المواد شروط وتعليمات القروض التي تمنحها المصارف وتكاليف تأمين المشتقات النفطيّة في ظلّ التهديدات والقرارات الأميركية المستمرّة بفرض عقوبات اقتصادية جديدة على سورية. وتحدّث مواد متعددة عن وضع المعابر الحدوديّة التجاريّة مع دول الجوار، وتبدلات سعر العملة الوطنية.

حلّت **الصحّة** تالياً في تركيز المواد الإعلاميّة، ولا تزال تفاعلات فيروس كوفيد-19 تشغل الجزء الأكبر في التغطيات الإعلاميّة الصحيّة، بين متابعة الانتشار وأعداد الإصابات وعزل بعض المناطق. وناقشت بعض المواد امتلاء المستشفيات بمصابي الفيروس، والانتقادات المستمرّة لوزارة التربية لافتتاح مدارسها، فيما شككت أخرى بأعداد الإصابات الرسميّة المسجلة. وبرزت طروحات عن تعديل الأسعار الرسميّة للمعاينات الطبيّة التي نادراً ما يتمّ الالتزام بها أساساً. وتابعت مواد المشاركات السورية في اللجان الدوليّة والمنظمات الصحيّة ذات الصلة، فيما تابعت أخرى الحملات الطبيّة التوعويّة المستمرّة في موضوعات مختلفة. ويبدو أن نهاية العام مثلت فرصة

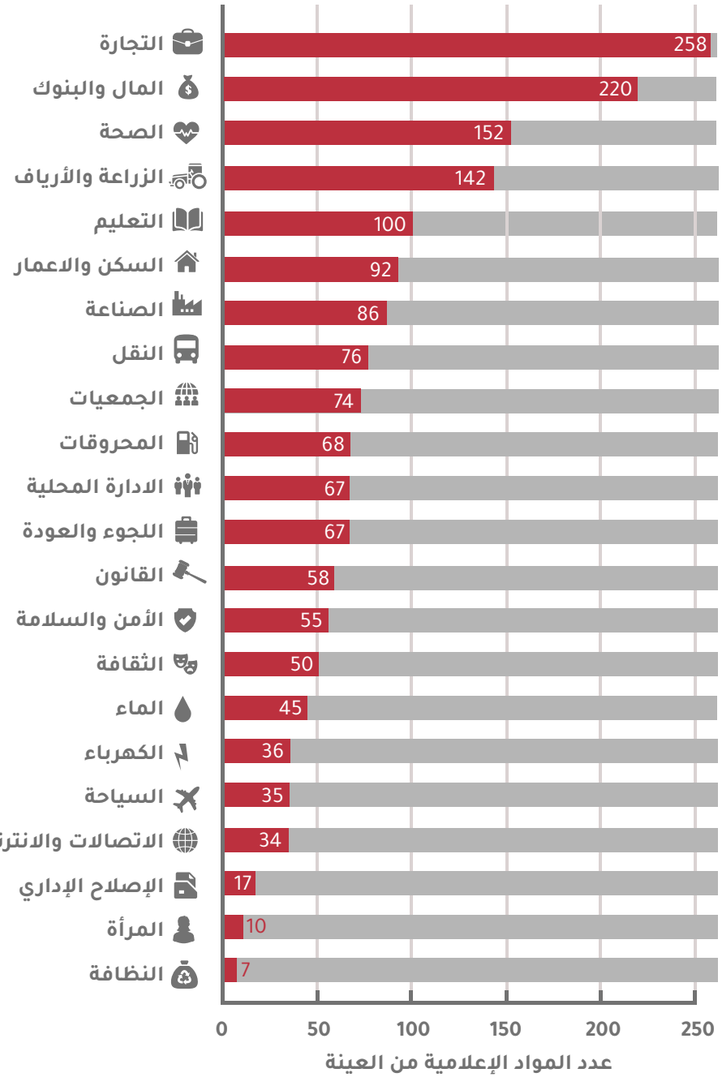

شكل 17: مستوى تغطية الإعلام الخاص للمواضيع التنموية بحسب القطاع في الثلث الثالث من عام 2020

لإعـلان الجهـات الطبيّـة عـن بعـض الإحصائيـات فـي أعمالهـا وخدماتهـا المقدّمـة.

تقدّمـت **الزراعـة والأريـاف** فـي هـذا الثلـث فحلّـت تاليـاً. نالـت المـواد الإعلاميـة التـي تتنـاول الأوضـاع الزراعيـة حصـة واسـعة مـن التغطيـات، خصوصـاً مـع انتشـار الحرائـق فـي الأراضـي الحراجيّـة والمثمـرة فـي عـدّة محافظـات سـورية ومـا خلّفتـه مـن آثـار علـى المزارعيـن والإنتـاج الزراعـي. ركـزت عشـرات المـواد الإعلاميـة علـى الجهـود الحكوميّـة فـي إعـادة إصـلاح الأراضـي الزراعيّـة وشـقّ الطـرق ومنـح القـروض وتقديـم الغـراس. وعلقـت بعـض وسـائل الإعـلام علـى تواصـل وزيـر الزراعـة مـع بعـض المعلّقيـن علـى صفحـات الـوزارة فـي المواقـع الاجتماعيـة واللقـاء بهـم للإفـادة مـن مقترحاتهـم. كمـا شـغل سـوء الخدمـات وتراجعهـا فـي كثيـر مـن المناطـق الريفيـة وأطـراف المـدن قسـطاً وافـراً مـن المـواد الإعلاميّـة.

جـاء **التعليـم** بعـد الزراعـة فـي هـذا الثلـث. وركـزت كثيـر مـن المـواد الإعلاميّـة علـى أوضـاع المـدارس وإغـلاق بعـض الصفـوف لانتشـار فيـروس كوفيـد-19. كمـا غطـت مـواد أخـرى قـرارات وزارة التعليـم العالـي التـي صـدرت عقـب ملتقـى التفـوق الجامعـي، وأوضـاع الجامعـات، وتفـوّق بعـض الطلبـة السـوريين فـي المجـالات العلميـة خـارج سـورية. وتناولـت بعـض المـواد القبـولات الجامعيّـة والمفاضـلات، والصعوبـات الماديّـة للطـلاب، وأحـوال التعليـم فـي مناطـق الشـمال والشـرق.

حلّـت **موضوعـات السـكن والإعمـار** لاحقـاً فـي التغطيـات الإعلاميّـة. فقـد نشـطت الحكومـة فـي ملاحقـة وإزالـة مخالفـات فـي مناطـق متعـددة وأحالـت المسـؤولين عـن تسـهيلها للتحقيـق. كمـا غطـت بعـض المـواد الإعلاميّـة ورشـات مـن المحافظـات، وإزالـة ردم وفتـح طـرق وإزالـة أبنيـة آيلـة للسـقوط فـي مناطـق شـهدت أعمـال عنـف سـابقاً. ركـزت بعـض المـواد الإعلاميّـة علـى ارتفـاع أسـعار العقـارات، وتناولـت أخـرى حـلّ عشـرات الجمعيـات السـكنية لعـدم التزامهـا بشـروط التعاقـد. وتحدثـت مـواد عـن عمـل فـرق مـن الأمانـة السـورية للتنميـة علـى ترميـم البيـوت

التـي طالتهـا الحرائـق الأخيـرة. تقاريـر أخـرى كانـت قـد تناولـت أوضـاع اللاجئيـن وواقـع السـكن كتحـدّي أمـام عودتهـم إلـى سـورية، مـع دعـوات الحكومـة المتكـررة لذلـك وإقامتهـا مؤتمـر عـودة اللاجئيـن خـلال هـذا الثلـث مـن السـنة.

جـاء الاهتمـام **بالصناعـة** بعـد السـكن والإعمـار. تناولـت المـواد أحـوال المناطـق الصناعيـة. كمـا رصـدت المـواد الإعلاميـة التخطيـط لافتتـاح منطقـة صناعيّـة فـي مدينـة الراعـي فـي الشـمال السـوري. ناقشـت مـواد أخـرى ارتفـاع أسـعار المحروقـات الصناعيّـة وتراجـع حركـة تبـادل السـلع والتصديـر. كمـا كان للأرقـام الصـادرة عـن وزارة الصناعـة والترهـل الـذي يصاحـب التصنيـع حصّـة مـن المـواد التـي تـمّ رصدهـا. وناقشـت مـواد أخـرى طلبـات غـرف الصناعـة بالسـماح باسـتيراد بعـض السـلع وفتـح سـقوف القـروض الانتاجيـة للصناعييـن.

فـي محـور **النقـل** الـذي جـاء تاليـاً، ركـزت المـواد الإعلاميـة علـى صعوبـات التنقّـل التـي يعانيهـا المواطنـون فـي مختلـف المناطـق نظـراً لشـح كميـات الوقـود. كمـا احتفلـت وزارة النقـل بتبسـيطها لإجـراءات الربـط الإلكترونـي لمديرياتهـا فـي المحافظـات وإنجـاز قاعـدة بيانـات موحـدة لـكل مـا تحتاجـه المعامـلات. وافتتحـت بعـض الطـرق المغلقـة وأعيـد تأهيلهـا. كمـا أنجـز مشـروع إعـادة تأهيـل الخـط الحديـدي مـن دمشـق إلـى حلـب. وأعيـد تحديـد بـدل خدمـات الفحـص الفنـي للمركبـات. وتواصـل مديريـات النقـل الداخلـي إدخـال باصـات جديـدة وتنظيـم خطـوط النقـل الداخلـي دون مراعـاة تخفيـف الازدحـام بمـا يتماشـى مـع الإجـراءات الوقائيّـة لفيـروس كوفيـد-19.

تراجـع فـي هـذا الثلـث التركيـز علـى موضوعـات **اللجـوء والعـودة**، رغـم عقـد مؤتمـر عـودة اللاجئيـن فـي دمشـق والـذي تمّـت مقاطعتـه مـن دول متعـددة. وعلـى الرغـم مـن التغطيـة الإعلاميـة الواسـعة التـي نالهـا المؤتمـر مـن الإعـلام الحكومـي، فقـد كانـت التغطيـة فـي وسـائل الإعـلام الخاصـة فـي حـدود دُنيـا فقـط. كمـا أنّ مسـائل

النازحين الداخليين واوضاعهم المعيشية حظيت ببعض التغطيات وخاصة في مناطق الشمال السوري.

الجدير بالذكر أنّ تحديات **الكهرباء** ورغم سوء التغذية الكهربائيّة وانقطاعها لساعات طويلة في مختلف المناطق، وبعض الاعتداءات على محطات الكهرباء، لم تحظ سوى بتغطيات محدودة في مختلف وسائل الإعلام الخاصّة التي تمّت دراسة العينات منها.

تفاعلات المناطق

حظيت الجغرافيا السورية ككل بأكثر من نصف التغطيات تقريباً في هذا الثلث من السنة. تصدّرت كما العادة المواد الإعلاميّة التي تغطّي العاصمة دمشق، تلاها التركيز على محافظة حلب في هذا الثلث، فيما تقدمت الحسكة وإدلب تالياً في تركيز المواد الإعلاميّة على أحداث أو قرارات فيها. أما التغطيات التي تناولت السوريين في الخارج أو سورية في المحافل الدولية فقد تراجعت بشكل كبير في هذا الثلث. وبقيت الرقة الأقل حظّاً بين المناطق التي تمّ التركيز عليها من قبل وسائل الإعلام السورية الخاصة التي تمّ دراستها.

من خلال مقارنة المواد الإعلامية المغطاة في الثلث الثاني والثالث من عام 2020، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **لا تزال موضوعات الصحة والاقتصاد تحظى بالاهتمام الأكبر قطاعياً**
- **ازدياد كبير في تغطية المواد المتعلقة بالزراعة والأرياف والسكن والإعمار في هذا الثلث**

لماذا؟

ينظر إلى **التنمية المجتمعية** على أنها عملية طوعية ونتيجة نوعية، يطلقها المجتمع ويحفز الأطراف الأخرى على المشاركة فيها، لها مرتكز محلي ومنعكس وطني وعالمي في عالم متصل، وهي انتاج تراكمي، تكاملي، تشاركي من خلال تطوير وبناء قدرات الموارد والأصول المتوفرة في المجتمعات المحلية وربطها عبر العمل الجماعي المشترك، لتوليد الرأسمال المجتمعي، وتحسين نوعية الحياة فيزيائياً، اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً، بيئياً.

تتولد تلك العملية وتتطور ضمن **الحوامل التنموية**، التي تتنوع أشكالها من مبادرة إلى مشروع ريادي إلى مركز مجتمعي حتى تصل إلى مستوى مؤثر في صياغة السياسات العامة وصناعة السلام واستمراره، وهي بالتعريف فضاء تفاعلي لطاقة اجتماعية، مُحفزة للمبادرات والحوارات الاجتماعية والاقتصادية

والبيئيــة والثقافيــة والسياســية، تركــز علــى إطــار الإدارة المحليــة واســتثمار الرأســمال المجتمعــي المتولــد ضمنهــا، مــن خــلال رصــد المــوارد الموجــودة (وتطويــر قدراتهــا) بمــا فيهــا بنــاء فــرق العمــل، تحديــد الإمكانــات الكامنــة، وفهــم التحديــات، بنــاء شــبكات وآليــات حــل تؤســس لنظــام مــرن، يــوازن تبايــن قــدرة مكوناتــه ويطورهــا حســب الظــروف المحيطــة، تترابــط لاحقــاً تلــك الفضــاءات، وتحســن القــدرة علــى التوقــع والاســتجابة مــن أجــل نوعيــة حيــاة أفضــل علــى المســتوى المحلــي، الوطنــي وأبعــد.

مــن جهــة أخــرى، تعانــي عمليــة إعــادة التنميــة عــادة مــن فجــوة بيــن البنــى المحركــة للتنميــة (الحوامــل التنمويــة المجتمعيــة) وآليــات وأطــر المراقبــة والمحاســبة الممكنــة، وتــزداد أهميــة رســم ملامــح أوليــة لهــذه الفجــوة وبنــاء ورصــد مؤشــرات لهــا ضمــن الظــروف الحاليــة، لجهــة تحســين عمليــة التشــاركية وعــدم إقصــاء الســوريين/ات، بــل ومســاعدتهم فــي إعــادة ترتيــب تموضعاتهــم ضمــن جهــود تصالحيــة، ومعالجــة التحديــات المســتمرة فــي التشــكل علــى طــول الطريــق.

يلعــب **الرصيــد التنمــوي** المتشــكل مــن خــلال تفاعــلات مكتملــة أو ممكنــة، دوراً أساســياً فــي بنــاء فهــم لمكونــات سلســلة القيمــة للعمليــة التنمويــة، وذلــك مــن مصــادر بيانــات متداولــة بيــن أيدينــا بشــكل يومــي، **وتحضيــر مســاحات** مشــتركة لعــدد مســتمر فــي التزايــد مــن **الحــوارات المجتمعيــة** علهــا تمتــد لتشــمل كل الأطــراف الفاعلــة، مــن المؤسســات الحكوميــة وبيروقراطيتهــا (الإيجابيــة والســلبية)، المجتمعــات المحليــة ورأســمالها المجتمعــي (الواعــي لنفســه أو قيــد التشــكل)، القطــاع الخــاص كلاعــب اقتصــادي بمســؤولية اجتماعيــة، والجمعيــات الأهليــة ومؤسســات المجتمــع المدنــي بخبراتهــا وتحالفاتهــا التــي بنتهــا ضمــن المســموح فــي ظــروف الحــرب، والإعــلام كأحــد الشــركاء الأساســيين لرصــد

الظواهــر والفجــوات وتطويــر أدوات متنوعــة لقياســها، **وتحديــد عناويــن ومناطــق تدخــل تنمويــة** ممكنــة ولازمــة فــي كل مرحلــة مــن المراحــل، وأخيــراً قــد تمنــح العمليــة فرصــة مقارنــة ومقاربــة للأوضــاع بيــن المناطــق واســتعادة التــوازن بالحــد الأدنــى علــى الأقــل مــن حيــث الجهــود المجتمعيــة والــدروس المســتفادة.

إن مراكمــة قيــاس هــذا الرصيــد التنمــوي بشــكل دوري وتقديمــه للأطــراف الفاعلــة، ســيفتح مســاحات لاســتثماره بالشــكل الفعــال، وإعــادة بنــاء سلاســل القيمــة اللازمــة لــه، ســيكون مدخــل جيــد لتحســين نوعيــة الحــوارات وبنــاء الحجــج المســاعدة لذلــك. كمــا سيحســن مــن متوســط الــذكاء المجتمعــي للعمليــة التنمويــة، متجــاوزاً عمليــة بنــاء المعرفــة الذاتيــة والانتقــال مــن أنــا العــارف إلــى نحــن العارفيــن، ويخرجنــا مــن عمليــة الانتقــادات قصيــرة الأمــد إلــى عمليــة واعيــة قــادرة علــى المنــاورة مــع المتغيــرات الســريعة وتجــاوز مخاطرهــا ولاســيما فــي بيئــة تســيطر الحــرب وتبعاتهــا علــى المحيــط العــام لمجتمعاتنــا المحليــة.

كمــا سيســاهم فــي صياغــة المصطلحــات التــي ستشــكل الخطــاب التنمــوي للمجتمــع الســوري فــي عمليــة إعــادة التنميــة، ويســاعد علــى صياغــة الفعــل ضمــن الواقــع الاجتماعــي القــادر علــى التماهــي مــع تنوعاتــه، وسيؤســس لأنشــطة ومبــادرات تعتمــد **الجــدوى الاقتصاديــة المجتمعيــة**، وتعريــف **الممــول الوطنــي للعمليــة التنمويــة**، حتــى الوصــول إلــى مكونــات واضحــة مترابطــة ضمــن **النظــام الإيكولوجــي التنمــوي الوطنــي**.

ماذا بعد؟

إن إبقاء الفرصة متاحة لبناء مجال حيوي مشترك للجميع، وزيادة قدرة الموارد وتحويلها إلى رأسمال مجتمعي سوري يلزمه استمرار المحاولة وتحسين الالتزام وتوسيع دائرة الشركاء في رصد وتشارك واستعمال البيانات المتوفرة، والحرص على النتائج النوعية والكمية لورشات العمل التفاعلية التنموية، وتقديم كشف حساب حول العملية التنموية بشكل دوري على مدار السنة.

إنّ «رصيد تنموي» مبادرة مفتوحة، ودعوة لتَشَارُك المعرفة وتبادلها، وهُنا دعوة حقيقية لمشاركتنا ملاحظاتكم واقتراحاتكم لإغناء المنتج وتطوير آليات التفكير فيه ليكون أكثر ذكاءً وأكثر وصولاً.

سنستقبلُ كل ما تودّون مشاركته على البريد الإلكتروني developmentassets@gmail.com كما يمكنكم التسجيل في القائمة البريدية ل«رصيد تنموي» من خلال مراسلتنا لتصلكم الأعداد القادمة والتحديثات.

أيضاً للاطلاع على الأعداد السابقة والنسخ الحديثة بالعربية والإنجليزية عبر موقع «رصيد تنموي» www.developmentassets.org

رصيد تنموي: العدد الثالث 2020: أيلول - كانون الأول
www.developmentassets.org